مصطلح"لزم الطريق" و" أسهل عليه"
عند أبي حاتم - دراسة وتطبيقاً

إعداد الدكتور

أحمد بن علي الحندودي الغامدي

الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها - كلية الشريعة وأصول الدين

جامعة الملك خالد - السعودية - أبها

المستخلص: تناولت في هذه الدراسة، مصطلح "لزم الطريق" و "أسهل عليه" عند الإمام أبي حاتم، دراسة تطبيقية، وتعرضت فيها، لترجمة موجزة للإمام أبي حاتم، ثم بينت مراد الإمام من هذين المصطلحين، من خلال تفسير الأئمة من بعده، وكذا دراسة الأحاديث التي ذكر فيها هذين المصطلحين في كتاب العلل، وتبين أن الإمام أبي حاتم، يطلق هذين المصطلحين بإعلال الحديث في الإسناد، بأن الراوي وهم في إسناده فسلك به الطريق المشهورة التي يكثر مجيء الإسناد عليها، وهو خلاف ما يوهمه ظاهر العبارة، فإن ظاهرها ينبئ بأن من أطلقها يقضي بالصحة والترجيح لمن سلك الجادة، بأنه جوّد إسناد الحديث وأتى به على وجهه الصحيح.

الكلمات المفتاحية: أبو حاتم – لزم الطريق – أسهل عليه – سلك الجادة – علل الحديث.

The term "the road is required" and "easier" by Abu Hatem

Dr. Ahmed Ali Al Handody Al Ghamdi*

* Associate Professor, Department of the year and its sciences
. College of Share'a and Osouleddeen
King Khalid University
Abha – Saudi Arabia

A In this study, the term "required the road" and "easier" was written by Imam Abi Hatem, an applied study, in which a brief translation of Imam Abu Hatem was presented. The Murad of the Imam explained these two terms through the interpretation of the imams after him, In which he mentioned these terms in the book of ills, and reached a clear rule after the critical study of each hadith, it was found that Imam Abu Hatem, these two terms of the talk is quoted in his asana, that the narrator in their Idnh Vslk famous way, Which is contrary to the apparent meaning of the phrase, its appearance indicates that whoever fired it is healthy And the weight of those who walk the avenue, as the existence of the attribution of the Hadith and brought it on the right face.

Keywords: Abu Hatem - the road is needed - easier it - the Avenue.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرَّف علم الحديث بأنفاس الجناب النبوي، وانتدب لحفظه وضبطه ونقله كل قَمقام لوذعي، وهيأ لصيانته من العلل والخلل كل حافظ جَحجاح كَمي، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد المبعوث إلى الخلائق كلهم جنهم وإنسهم من عربي وعجمي، وعلى آله وأصحابه وأتباعه من كل سني أثري..وبعد:

فلا ريب أن لكل علم قانونه واصطلاحه الخاص بأهله الذين تواضعوا عليه، وتداولوه بينهم وتحاكموا إليه، حتى غدا معروفاً بينهم إطلاقه، ولا يعد في جملة أهله من غبي عليه استعماله، وهذا شائع في عامة الفنون سواء في ألقاب رجال الفن أو ضبط قواعده وتمييز مسائله وترسيم حدوده وفصوله.

ومن هذه العلوم التي شاع فيها الاصطلاح، علم الحديث وخصوصاً منه نوع روايته، ونعت رجاله ونقلته بألفاظ الجرح والتعديل ومراتب الحفظ والضبط، كما قال السيوطي في (ألفيته)[1]:

عِلمُ الحديثِ ذُو قوانِينْ تُحَدْ ... يُدْرَى بِها أَحْوَالْ مَتْنٍ وَسَنَدْ
فَذَانِكَ الموضوعُ والمقصودُ ... أَنْ يُعرَفَ المقبُولُ والمردُودُ

وإنما وُجِدَت هذه القوانين والمصطلحات صيانة للحديث عن الغلط، وحفظاً لطرق نقله من اللغط، حتى عُرِفَ عن بعض حفاظه اصطلاح خاص به يرمز فيه إلى نوع إعلال، أو وجه إغراب وإخلال، كما عرف عن البخاري وابن المديني وابن معين وغيرهم.

ومن هؤلاء الحفاظ الكبار الذين اشتهر عنهم نوع إطلاقات، وتجوز في استعمال الرموز والاصطلاحات، في الحكم على الحديث أو الرواة، الحافظ الكبير أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي الحنظلي، ولكثرة إغرابه وإغراقه في هذا عُد بعض كلامه من الألغاز المحيرة التي استراب فيها الحفاظ، واستراث في القطع بمعانيها كبار النقاد، كما قال الحافظ ابن حجر في بيان عبارة أبي حاتم "هو على يدي عدل" في ترجمة محمد بن خالد الطحان

(١) ص٣.

فقال: "وقوله على يدي عدل معناه قرب من الهلاك، وهذا مثل للعرب كان لبعض الملوك شرطي اسمه عدل، فإذا دفع إليه من جنى جناية جزموا بهلاكه غالبا، ذكره بن قتيبة وغيره، وظن بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يصب"(١).

وقال السخاوي: "وأفاد شيخنا أيضا أن شيخه الشارح—يعني العراقي- كان يقول في قول أبي حاتم: هو على يدي عدل: إنها من ألفاظ التوثيق، وكان ينطق بها هكذا بكسر الدال الأولى، بحيث تكون اللفظة للواحد، وبرفع اللام وتنوينها، قال شيخنا: كنتُ أظن أن ذلك كذلك إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال في ترجمة جُبارة بن المُغَلِّس: سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث، ثم قال: سألت أبي عنه فقال: هو على يدي عدل، ثم حكى أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف، ولم ينقل عن أحد فيه توثيقاً، ومع ذلك فما فهمت معناها، ولا اتَّجه لي ضبطها، ثم بان لي أنها كناية عن الهالك، وهو تضعيف شديد، ففي كتاب (إصلاح المنطق) ليعقوب بن السِّكِّيت، عن ابن الكلبي قال: جُزء بن سعد العشيرة بن مالك من ولده العدل، وكان ولي شرطة تُبَّع، فكان تُبَّع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فمن ذلك قال الناس: وضع على يدي عدل، ومعناه هلك،قلت: ونحوه عند ابن قتيبة في أوائل (أدب الكاتب)، وزاد: ثم قيل ذلك لكل شيء قد يئس منه"(٢).

ومن هذه العبارات الموهمة قول أبي حاتم "لزم الطريق" و" أسهل عليه" فيما حكاه عنه ولده في (العلل) وهما عبارتان قد أشكل ظاهرهما على بعض المحصلين، فانقدح في ذهني أن أنتدب لإفرادهما بالشرح والتوجيه والضبط، من خلال جمع وتقصي الأحاديث التي أطلق أبو حاتم في الحكم عليها هاتين العبارتين، ودراستها وتتبع طرقها بحيث يظهر وجه التعليل بهما عملياً ونظرياً، وبالله التوفيق.

حدود البحث:

ضابط ما أدرسه من الأحاديث المعلة أن تكون مما نص أبو حاتم على عللها بقوله "لزم الطريق" و" أسهل عليه" ، وبلغ عددها إحدى عشر موضعاً.

(١) تهذيب التهذيب ١٢٤/٩.
(٢) فتح المغيث ١٣٣/٢.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

١ــ أن هذا الموضوع يدرس علما من أهم علوم الحديث الشريف وهو علم علل الحديث.

٢ــكون هذان المصطلحان وردا من إمام من أئمة الدنيا، وبحر من بحور العلم جمع له معرفة علل الحديث ورجاله.

٣ــ في مثل هذه الدراسات:نفع لطلاب العلم.

٤-إبراز جهود علماء الحديث في تمحيص الأحاديث ودراسة أسانيدها.

الهدف من البحث:

من أهم ما يهدف إليه هذا البحث:

حل إشكالية عدم اتضاح معنى هذين المصطلحين لأبي حاتم، وبيان وجوه استعماله لهما ومعنى إطلاقه إياهما على بعض الأحاديث عند قصد الحكم عليها وبيان عللها، بحيث يسهل على الدارسين لعلم الحديث والعلل فهمهما وتوجيه معانيهما عندما يعرض لهم حديث أطلق فيه أبو حاتم هاتين العبارتين.

الدراسات السابقة:

بعد القراءة والبحث ، لم أجد من أفرد هذا الموضوع بدراسة مستقلة، اللهم إلا ما ذكره الدكتور خالد بن منصور الدريس في بحثه إعلال الحديث بسلوك الجادة وهو بحث منشور في مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية كلية التربية جامعة الملك سعود العدد ٢/ ١٤٢٥هـ من ص ٨٩٥- ٩٤٤.

تطرق الباحث إلى تأصيل المسألة وذكر نماذج من مؤلفات أهل العلم ومنهم ابن أبي حاتم في كتابه العلل وذكر المواضع التي أعل فيها أبو حاتم الأحاديث بلزوم الطريق.

وبعد أن أنهيت البحث كاملاً وأثناء إرساله للتحكيم ، أبلغني أحد المتخصصين أن هناك بحث بعنوان: "التعليل بلزوم الطريق عند أبي حاتم الرازي :تعريفه وقرائنه" للباحث محمد روزيمي بن الرملة من ماليزيا كلية الدراسات الإسلامية جامعة تابجونغ ماليم .

وبعد اطلاعي عليه تبين لي أن هذا البحث قاصر جداً من حيث التخريج والتقصي والكلام على الرواة والعلل إضافة إلى أنه لم يذكر إلا ثلاثة مواضع مما نص عليها أبو حاتم "بلزوم الطريق"، وقد حاول الباحث استنباط معاني تعليل أبي حاتم بلزوم الطريق بعضه محتمل وبعضه متكلف والله أعلم.

منهج البحث:

سرت في كتابة هذا البحث على المنهج التالي:

١ــ قمت بعون الله وتوفيقه بحصر الأحاديث التي صرح فيها أبو حاتم بإعلال الحديث بقوله:"لزم الطريق" و "أسهل عليه".

٢ــ أوردت أحاديث الدراسة حسب ورودها في كتاب العلل لابن أبي حاتم.

٤- رقمتها ترقيما مسلسلا.

٣- رتبت مصادر التخريج حسب الوفاة، وإذا وجدت صاحب مصدر قد روى الحديث عن صاحب أحد المصنفات من طريقه ذكرته عقبه.

٤- أذكر ما أقف عليه من متابعات للراوي الذي وقع عليه الاختلاف، وعمن فوقه لكل وجه من أوجه الاختلاف، ولا أتوسع في تخريجها.

٥- أترجم لرواة كل وجه من أوجه الاختلاف .

٦ــ استوفيت قدر جهدي كلام النقاد في الراوي؛ لأصل إلى حكم واضح فيه.

٧- قدمت في تراجم الرواة كلام أبي حاتم على غيره من الأئمة.

٨ــ ختمت أقوال النقاد في الراوي بخلاصة واضحة في الحكم عليه، ليسهل على طلاب العلم النفع بذلك، وجعلته تحت عنوان "خلاصة القول فيه".

٩- أدرس الاختلاف ، وأبين الوجه الراجح وقرائن ترجيحه ، وأبين الوجه المرجوح.

خطة البحث:

وقد قسمت البحث في هذا الموضوع إلى : مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة:احتوت على الافتتاحية، وبيان أهمية البحث، وأسباب اختياره، والهدف منه، والدراسات السابقة، ومنهجي في البحث، وخطته.

المبحث الأول:التعريف بأبي حاتم واصطلاحه وكتاب العلل.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بهذين المصطلحين والمراد منهما.

المطلب الثاني: تعريف موجز بالإمام أبي حاتم.
المطلب الثالث:تعريف موجز بكتاب العلل.
المبحث الثاني:سياق الأحاديث التي صرح فيها أبو حاتم بقوله:"لزم الطريق" و "كان أسهل عليه"والكلام عليها.
وفيه إحدى عشر مطلباً:
المطلب الأول: حديث إذا وقع الذباب في الإناء
المطلب الثاني: حديث في عمل اليوم والليلة.
المطلب الثالث: حديث ترك الجمعة من غير عذر.
المطلب الرابع: حديث الصلاة على المقبرة.
المطلب الخامس: حديث تطليق أم المؤمنين حفصة.
المطلب السادس:حديث خبر الشاة الميتة.
المطلب السابع: حديث حشر الناس ثلاثة أفواج.
المطلب الثامن: حديث إذا أحب أخاه فليعلمه.
المطلب التاسع:حديث حسن الخلق من كمال الإيمان.
المطلب العاشر: حديث تحريم الظلم.
المطلب الحادي عشر: حديث فضل أهل الأنصار وأنهم أهل كرم وعفة وتقوى.

الخاتمة:وقد ضمنتها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، ثم أعقبتها بفهارس علمية للبحث،

والله أسأل أن ينال هذا العمل رضاه، وأن أكون فيه مسددًا، فإن كنت قد وفقت فمن الله تعالى، وإن كانت الأخرى، فالحقَّ أَرْدْتُ والصواب قصدت،﴿**إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ**﴾[هود:٨٨]ومن ذا الذي قوله كل سديد، وعمله كله صواب، فما ذلك إلا للمعصوم صلى الله عليه وسلم. وإني لأرجو أن تكون الأخطاء معدودة، والهفوات معدودة، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد.

المطلب الأول

التعريف بهذين المصطلحين والمراد منهما

لزم الطريق: مركب يتكون من كلمتين:

لَزِمَ: قال ابن فارس:"اللام والزاء والميم أصل واحد صحيح، يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائما. يقال: لزمه الشيء يلزمه"[(١)].

الطريق:قال ابن منظور:"والطريق: السبيل تذكر وتؤنث "[(٢)] والمراد بطريق الحديث سنده.

اصطلاحاً: لم أجد في كتب مصطلح الحديث تعريف محدد للزوم الطريق.

والمعنى له كما قال الشيخ عادل بن عبد الشكور الزرقي:"من أهم القرائن التي بُنِي عليها علم العلل في التَّرجيح بين الرُّواة المختلفين على شيوخهم المكثرين:سلوك الجادة" [(٣)].

وهذا التعبير استعمله جماعة من العلماء من المتقدمين كالخطابي في شرح البخاري[(٤)] ، ومن المتأخرين كابن حجر فقد أطلقه في الفتح[(٥)] ، وفي بذل الماعون[(٦)] ، وفي اتحاف المهرة[(٧)] ، والتلخيص[(٨)] ، والدراية[(٩)] ، وفي المجلس الرابع والثمانين بعد المائة من إملائه على مختصر ابن الحاجب الأصلي[(١٠)] ، وفي الإصابة[(١١)] ، والنكت[(١٢)] .

---

(١) مقاييس اللغة ٥/ ٢٤٥ .

(٢) المحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٢٧٣.

(٣) قواعد العلل وقرائن الترجيح ص٧٣ .

(٤) أعلام الحديث ١/ ٣٠١ .

(٥) ١/٣٥٣ و ٣/٢٧٠ و ٩/٣٨٤ .

(٦) ص٢١٢.

(٧) ٦/٥٥٤.

(٨) ١/ ٦٣٧ .

(٩) ٢/١٨٤.

(١٠) ٢/٢٥٤.

(١١) ٣/٣٧٨.

(١٢) ٢/٦١٠.

وأطلقه غيره كالبقاعي في النكت الوفية[١] ، والسخاوي في فتح المغيث[٢] وغيرهم.
ومن عبارات المحدِّثين السابقين قول ابن المديني:"سلك المحجَّة"[٣] ، وقول الشافعي :"طريق المجرة" فقد حكى الخطابي عن ابن خزيمة عن الشافعي قال: "وعاصم عن عبد الله بن سرجس من الجنس الذي كان الشافعي يقول: أخذ طريق المجرة"[٤].
ووقع هذا للحاكم فإنه قال في حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة، قال: «سُبْحَانَكَ، اللَّهُمَّ تَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ» :"لهذا الحديث علة صحيحة ، والمنذر بن عبد الله أخذ طريقَ المَجِرّة فيه" [٥].
وأما أبو حاتم فقد أكثر من قوله: "لزم الطَّريق" والمعنى المشترك بين هذه العبارات واحد، وهو ما بينه ابن رجب بقوله: "قول أبي حاتم: مبارك لزم الطَّريق، يعني به أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قلَّ حفظه، بخلاف ما قاله حمَّاد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيراً ما يعلِّل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمَّة"[٦].
وقال أيضاً: "لا ريب أن الذين قالوا فيه عن أبي هريرة رضي الله عنه جماعة حفاظ، لكن الوهم يسبق كثيراً إلى هذا الإسناد، فإن رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه، أو عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، سلسلة معروفة تسبق إليها الألسن، بخلاف رواية سعيد عن أبيه عن ابن وديعة عن سلمان، فإنها سلسلة غريبة، لا يقولها إلا حافظ لها متقن"[٧].
وأما اصطلاح :"أسهل عليه" فهو أيضا من العبارات التي اشتهر بها أبو حاتم في التعليل،فإنه يقول :" كان أسهل عليه" وقد وقع هذا لابن عدي في الكامل ، والسهل في أصل اللغة يرجع إلى معان يجمعها اللين واليسر والتخفيف في مقابلة التشديد

(١) ١/٥٠٨.
(٢) ١/٢٧٨ و ١/٣٤٤.
(٣) نتائج الأفكار ٢/١٩٤.
(٤) أعلام الحديث ١/٣٠١.
(٥) معرفة علوم الحديث ص١١٨.
(٦) شرح علل الترمذي ١/١٤٦.
(٧) فتح الباري ٨/١١١.

والخشونة والتعسير[1]، وكل ما لم يعسر مأخذه من كلام أو طريق أو خُلق يقال له:سهل، فقول أبي حاتم:"كان أسهل عليه" أي : أيسر وأقرب إلى حفظه وضبطه من غيره.

والمعنى الاصطلاحي له كما قال الجديع : "أن يروي الحديث ثقتان، فيجريه أحدهما على المعتاد في أسانيد شيخه، والآخر على غير المعتاد منها، فمن خرج به عن المعتاد، فذلك قرينة على إتقانه للرواية، إذ مثل ذلك يحتاج حفظه إلى مزيد احتياط، ولا يتفطن إليه متيقظ، بخلاف ما جاء على الجادة، وقد قال أحمد بن حنبل في مثال هذا: أهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يحيلون عليهما" [2].

ومرادهم به هو عين مراد نظرائهم من الحفاظ في التعليل بسلوك الجادة أو طريق المجرة أو لزوم الطريق، ووجه التلازم بينها أن سلوك الجادة أسهل على الراوي من الطريق المحفوظة التي شك فيها، وهي الطريق الوعرة.

وذلك أن الراوي الذي شك في إسناد حديث يروى من طريق ليست بالمشهورة في الحديث، عن راو اشتهر بالإكثار من الرواية بنسخة معلومة، كعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فيروى عن عمرو بن شعيب حديث عن غير أبيه عن جده وهو المحفوظ، فيشك الراوي لعدم تثبته ويسلك الطريق الأسهل عليه فيه، وهو المشهور والجادة فيرويه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

مثاله ما قال ابن عدي:حدثنا أحمد بن محمد بن حرب حدثنا عبيد الله القواريري عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ:" ساقي القوم آخرهم".

قال ابن عدي:" وكذب على القواريري، وإنما يروي هذا الحديث عبد الله بن أبي بكر المُقدّميُّ، وهو ضعيف، عن حماد بن زيد، فألزقه هو على القواريري، والقواريري ثقة، والمُقدّمي مع ضعفه أخطأ على حمادبن زيد فقال: عن ثابت ، عن أنس، وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإنما هو ثابت ، عن عبد الله بن رباح عن ، أبي قتادة"[3].

ولعل السبب في سلوك الراوي الطريق الأسهل عليه ، أنه إذا شك في إسناده هل هو على الجادة الأسهل أو هو على الطريق الوعرة؟ استعمل الترجيح ليخرج من الشك،

(١) تاج العروس ٢٣٩/٢٩ مادة سهل.
(٢) تحرير علوم الحديث ٧٤٣/٢ ، وانظر: الكامل ٢/ ٣٠٦، و ٥/ ٤٩٩ _ ٥٠٠.
(٣) الكامل ٣٣١/١.

فيسلك الجادة الأسهل ويرويه على الطريق المشهورة، لأن أكثر الأحاديث تروى من جهتها، فيكون احتمال تطرق الوهم إليه أقل مما لو سلك الطريق الوعرة التي قلما يروى الحديث من جهتها، ولهذا تجد الحفاظ الكبار في مثل هذا المقام أعني تطرق الشك إليهم، يتوقفون في الحديث ولا يروونه، مثل مالك كما قال الشافعي: "كان مالك إذا شك في الحديث طرحه كله" (١).

وإذا تقرر أن عبارات أهل الحديث تتفق على أن هذا الاصطلاح إنما يطلق في معنى واحد فلنذكر وجوه الاعتبارات التي يطلقون هذه الاصطلاحات فيها:

الأول: إعلال الحديث في إسناده، بأن الراوي خولف فيه كما مر في كلام ابن رجب، وهو ما ظهر لي باستقراء تصرفهم في إطلاق لزوم الطريق وسلوك الجادة وكان أسهل عليه ونحو ذلك، وهو خلاف ما يوهمه ظاهر العبارة، فإن ظاهرها ينبئ بأن من أطلقها يقضي بالصحة والترجيح لمن سلك الجادة، بأنه جوّد إسناد الحديث وأتى به على وجهه الصحيح.!

والشأن خلاف ذلك لأنهم إنما قصدوا أنه وهم في إسناده فسلك به الطريق المشهورة التي يكثر مجيء الإسناد عليها، والحال خلاف ذلك، فمثلا يكون الحديث من طريق هشام بن عروة عن غير أبيه عن عائشة أو غيرها من الصحابة، فيرويه الراوي على ما هو المشهور من حديث هشام بن عروة، وهو نسخته عن أبيه عن عائشة، فيكون سلوكه الجادة وميله عن الطريق الوعرة دليلا على غلطه، ولهذا قطع الشيخ حسن الوائلي بأن "الأئمة يقضون في الأصل على من سلك الجادة بالغلط عند المخالفة" (٢).

وها هنا تنبيهات:

أحدهما: أن هذا لا يقع من الحفاظ الكبار المتقنين، وإنما يقع لمن دونهم ممن يغتر بشهرة نسخة في الحديث، فيرويه عليها وهو إنما يروى من طريق غير مشهور، فيقع له الغلط، مثل حديث يرويه عمرو بن شعيب عن غير أبيه، فيغلط فيه الراوي غير الضابط ويأخذ به الطريق المشهورة وهي نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ويرويه على حسبها فيهم فيه، والمحفوظ فيه غير هذا الوجه المشهور، فيعله الحفاظ بأن راويه قد سلك الجادة فغلط فيه، فيكون سلوك الجادة منه والحال هذه دليلا على وهمه فيه، لأن المحفوظ في إسناده غير الجادة.

---

(١) ترتيب المدارك ١/١٩٠.

(٢) نزهة الألباب ٢/٨٧٠.

قال الحافظ في خبر "الْمُؤْمِنُ يَأْلَفُ": "وذكر الدارقطني في العلل أنه اختلف فيه على أبي حازم، فقال مصعب بن ثابت: عنه عن سهل بن سعد، وهو خطأ. لأنه سلك الجادة، إذ جُلّ رواية أبي حازم بن دينار عن سهل، وقال أسامة بن زيد: عن أبي حازم عن عون بن عبد الله ابن عتبة عن عم أبيه عبد الله بن مسعود، قال الدارقطني: هذا أشبه بالصواب"(١).

وعليه فإن "سلوك الجادة" و "لزوم الطريق" و "كان أسهل عليه" مما يستدل به على ضبط الرواة وحفظهم بأن من سلك الجادة فليس بذاك المتقن، ومن لم يسلكها أرفع منه في الحفظ والضبط، فتكون هذه العبارة من قرائن الحفظ والضبط والترجيح، وهو **الاعتبار الثاني** لهم في إطلاقها.

وما ذكرته من أن لزوم الطريق وسلوك الجادة لا يقع للكبار وأنه دليل على غلط الراوي ووهمه هو الأصل، وإلا فقد يقع نادراً للحفاظ الكبار سلوك الجادة والميل عن الطريق الوعرة، وهنا لا يمكن القطع بأن الحافظ الكبير كمالك والسفيانين وشعبة ومنصور ومسعر ونظرائهم قد غلطوا، ويجعل سلوك الجادة منهم علة في الحديث، بل الواجب التأني والبحث الشديد لأن هؤلاء الكبار قلما ينخرم حفظهم، اللهم إلا إذا كان المخالف لهم من نظرائهم كما هو الحال في اختلاف شعبة والثوري، وقد يكون سلوك الحافظ للجادة دليلا على غلط من خالفه إذا كانوا أدنى منه في الحفظ والضبط.

فمن ذلك حديث حفصة أخرجه النسائي(٢) من طريق عبد الحميد بن جعفر عن نافع عن صفية عن حفصة عن النبي ﷺ أنه كان "يُصَلِّي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ". قال النسائي:"خالفه مالك" ثم ساقه من طري مالك قال: حدثني نافع عن عبد الله بن عمر أن حفصة أم المؤمنين أخبرته أن رسول الله صلى اللهُ عليه وسلم كان "إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ لِأَذَانِ الصُّبْحِ، وَبَدَا الصُّبْحُ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ". والوجه فيه رواية عبد الحميد لكن مالكا أرفع، فيكون الوجهان محفوظين فيه، ولهذا قال الشيخ حسن الوائلي "ولا شك أن مالكًا هو المقدم وإن سلك الجادة إن لم يكن رواه نافع عنهما"(٣).

(١) إتحاف المهرة ١٤/٥٤١.
(٢) السنن الكبرى كتاب الصلاة ، باب كيف ركعتا الفجر ومتى تصلى ٢/١٧٥ (١٤٥٧).
(٣) نزهة الألباب ٢/٨٧٢.

التنبيه الثاني:أنه إنما يقع غالبا في النسخ المشهورة والسلاسل المعروفة مثل هشام عن أبيه عن عائشة، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ومالك عن نافع عن ابن عمر، ونحو ذلك، لأن والوجه في سلوك الجادة ولزوم الطريق أن راويه لم يضبط إسناده فيشك فيه، وتحمله شهرة النسخة على روايته حسب المشهور فيغلط فيه.

مثل حديث:" إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي، وَلَعَلَّهُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مِنْ صَلَاتِهِ إِلَّا عُشْرُهَا"... الحديث[1] يرويه جماعة عن سعيد المقبري ، عن عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، عن أبيه ، أن عمار بن ياسر ، وخالفهم سعيد بن أبي هلال فرواه عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة، فوهم فيه لأنه سلك الجادة، لشهرة نسخة المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، ولهذا أعله الشيخ حسن الوائلي بقوله: "أن سعيد بن أبي هلال سلك الجادة والأصل في علم العلل أن الوهم في مثل هذا يسلط على من سلكها على الطريق الوعرة"[2] يقصد أن من سلك غير الجادة أصاب ويكون قوله دليلا على غلط من سلك الجادة.

الاعتبار الثالث:يطلق في مقام الترجيح على معنى أن من سلك الجادة فروايته مرجوحة، ورواية من لم يسلكها أرجح منه، وهذا لا يقتضي إعلال رواية من سلك الجادة مطلقا، فقد يكون لوجهه شواهد تقويه، كما قال الحافظ في قول ابن عبد البر: "رواية عبد العزيز خطأٌ بيِّن، لأنَّه لو كان عند عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح أصلاً" قال الحافظ:"وفي هذا التَّعليل نظر وما المانع أن يكون له فيه شيخان، نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة لأنه سلك الجادَّة ومن عدل عنها دلَّ على مزيد حفظه"[3].

وقال في هدي الساري[4]: "ورواية عبد الله بن رجاء إن كانت محفوظة، فقد سلك الجادة في أحاديث المقبري فقال: عن أبي هريرة، فيجوز أن يكون للمقبري فيه إسناد

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المسند ١/ ٢٩٠ (٤٣٦) ، وأحمد في المسند ٣١/ ١٧١ (١٨٨٧٩) ، والبزار في المسند ٤/٢٥١ (١٤٢٠) ، والنسائي في الكبرى كتاب الصلاة باب في نقصان الصلاة ١/٣١٦ (٦١١) ، وأبو يعلى في المسند ٣/١٨٩ (١٦١٥) ، وابن حبان في الصحيح – الإحسان- ٥/٢١٠ (١٨٨٩).

(٢) نزهة الألباب ٢/٦٦٣.

(٣) فتح الباري ٣/٢٦٩.

(٤) ص٤٧٦.

آخر، وقد وجدته في صحيح ابن خزيمة من رواية صالح بن كيسان عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، وإذا تقرر ذلك عرف أن الرواية التي صححها البخاري أتقن الروايات".

التنبيه الثالث: أن الغالب هو إطلاق سلوك الجادة ولزم الطريق ونحوها من العبارات في الأسانيد، ويقع في المتون نادراً كما نبه عليه الدكتور عادل الزرقي في قواعد العلل [(١)] حيث قال: "الأصل في الأحاديث المروية الرفع، فإذا جاء تفصيل من بعض الثقات، برفع بعضه ووقف بعضه الآخر، فإن هذا قرينة على سلوك غيره للجادة برفعه كله. ومن أمثلته العملية قول الدارقطني عن حديث أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ أنه كان يخطب يوم الخميس قائماً يقول: يا أيها الناس إنما هما اثنتان الهدى والكلام وأصدق الحديث كتاب الله وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة الحديث بطوله، قال: «يرويه أبو إسحاق واختلف عنه. فرواه إدريس الأودي وموسى بن عقبة ورفعا الخطبة كلها إلى النبي ﷺ ورواه شعبة وإسرائيل وشريك من كلام عبد الله إلا قوله ألا أنبئكم ما العضة هو النميمة فإنهم رفعوه إلى النبي ﷺ. وكذلك قوله: إن الرجل ليصدق حتى يكتب صديقاً، وقول شعبة ومن تابعه أولى بالصواب".

يقصد لأن غير شعبة ومن تابعه، قد سلك الجادة فتوهم أن الخطبة كلها من متن الحديث النبوي، لشهرتها بأنها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله "وأصدق الهدي.." إلى آخره، فسلكوا الجادة ووهموا لأن الصواب أنها موقوفة على ابن مسعود كما رواه شعبة.

ويعرف تصرف الحفاظ بهذا اللفظ من جمع طرق الحديث والنظر في مراتب رواته وضبطهم واختلافهم، بحيث يقضى بشذوذ رواية من سلك الجادة أم لا، والسبب في سلوك الجادة للرواة تارة يكون شهرة الراوي بنسخة أكثر منها، وتارة لشك الراوي فيستسهل روايته على المشهور، وقد عبر عنه ابن عدي بقوله في الكامل "أسهل عليه"[(٢)].

(١) ص٧٤.

(٢) ١/٣٣١ ، ٢/١٤٤ ، ٢/٣٧٩.

ولذا قال الشيخ حسن الوائلي :"إن سلوك الجادة يفعله من لا يطيق إقامة الإسناد الذي ليس بجارٍ على الألسنة" [1] وهو صحيح لأن الحفظ عسر وبه يتميز الكبار، ومن هنا يدرك وجه تقديم إعلال الكبار وحكمهم على الحديث على حكم المعاصرين بالصحة، لأن المتقدمين الكبار حفاظ والمعاصرون باحثون، وللحفظ أسرار لا يعرفها إلا الحفاظ، والله أعلم.

المطلب الثاني
ترجمة موجزة لأبي حاتم[2]

اسمه:

هو الإمام علم الأعلام، كاشفٌ عن علل الأحاديث اللثام،أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي.

مولده:

اتفقت المصادر على أن ولادته كانت سنة خمس وتسعين ومائة من الهجرة النبوية. ويؤيد هذا ما قاله ابنه عبد الرحمن إذ قال: سمعت أبي يقول كتبت الحديث سنة تسع ومائتين وأنا ابن أربع عشرة سنة

رحلاته العلمية:

بدأ كتابة الحديث سنة تسع ومائتين أي وعمره أربع عشرة سنة، ورحل في طلبه وهو صغير، فرحل إلى الكوفة والبصرة وبغداد ودمشق وحمص، ورحل إلى مصر وبقي في الرحلة زمانا، وحصل له في ذلك أمور عجيبة قال ابنه: سمعت أبي يقول: "أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سبع سنين أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ ثم تركت العدد بعد ذلك، وخرجت من البحرين إلى مصر ماشيا، ثم إلى الرملة ماشيا، ثم إلى دمشق ثم إلى أنطاكية ثم إلى طرسوس ثم رجعت إلى حمص ثم منها إلى الرقة ثم ركبت إلى العراق كل ذلك وأنا ابن عشرين سنة، وقال: بقيت بالبصرة سنة أربع عشرة أي ومائتين فبعت ثيابي حتى نفدت، وجعت يومين فأعلمت رفيقي

(١) نزهة الألباب ٥٨/١.

(٢)انظر ترجمته بتوسع:الجرح والتعديل ٣٤٩/١، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٦٨١/٢، تاريخ بغداد ٤١٤/٢، تاريخ دمشق ٣/٥٢، تهذيب الكمال ٣٨١/٢٤، تذكرة الحفاظ ١٤٦/٢، سير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٣،شذرات الذهب ٣٢١/٣ .

فقال: معي دينار فأعطاني نصفه، وطلعنا مرة من البحر وقد فرغ زادنا فمشينا ثلاثة أيام لا نأكل شيئا ..."إلى آخر القصة، وهي مذكورة في طبقات الشافعية وتذكرة الحفاظ وغيرهما.

شيوخه:

التقى أبو حاتم بالكثير من الجهابذة في مختلف البلاد التي زارها منهم:أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصري ومحمد بن بشار وابن معينوعفان بن مسلم وأبي نعيم وآدم بن أبي إياس. قال الذهبي:"وسمع خلقا كثيراً ...ويتعذر استقصاء سائر مشايخه"(١).

تلاميذه :

نظرا لسعة علم أبي حاتم أصبح مهوى أفئدة التلاميذ فروى عنه عدد كبيرمنهم أبو داود والنسائي وابن ماجة وابنه عبد الرحمن، ورفيقه وابن خالته أبو زرعة الرازي وابن أبي الدنيا وأبو زرعة الدمشقي وأبو عوانة الإسفرائيني وخلق كثير.

ثناء العلماء عليه:

أثنى على أبي حاتم ووثقه وشهد له بالإمامة عدداً من العلماء:

قال أبو بكر الخلال: "أبو حاتم إمام في الحديث"، وقال ابن خراش: "كان من أهل الأمانة والمعرفة"، وقال أبو نعيم: "إمام في الحفظ والفهم"، وقال اللالكائي: "كان إماما عالما بالحديث حافظا متقنا ثبتا"، وقال الخطيب: "كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات مشهورا بالعلم مذكورا بالفضل"، وقال أحمد بن سلمة النيسابوري: "ما رأيت بعد إسحاق ومحمد بن يحي أحفظ للحديث ولا أعلم بمعانيه من أبي حاتم"، وقال عثمان بن خرزاذ: "أحفظ من رأيت أربعة: إبراهيم بن عرعرة ومحمد بن المنهال الضرير وأبو زرعة وأبو حاتم" ، وقال ابن كثير في البداية والنهاية: "أحد الأئمة الحفاظ الأثبات العارفين بعلل الحديث والجرح والتعديل"، وقال الذهبي في العبر: "حافظ المشرق"، وقال: "وكان بارع الحفظ واسع الرحلة من أوعية العلم"، وقال: "كان جاريا في مضمار البخاري وأبي زرعة الرازي"، وقال في تذكرة الحفاظ: "الإمام الحافظ الكبير أحد الأعلام"، وقال ابن ناصر الدين: "كان في مضمار البخاري وأبي زرعة جاريا، وبمعاني الحديث عالما، وفي الحفظ غالبا، وأثنى عليه خلق من المحدثين".

(١)سير أعلام النبلاء ٤٧٨/١٣.

مصنفاته:

١- تفسير القرآن.
٢- طبقات التابعين.
٣- الاعتقاد.
٤- أعلام النبوة.
٥- تعبير الرؤيا.

وفاته:

توفي أبو حاتم الرازي رحمه الله سنة سبع وسبعين ومائتين، وله اثنتان وثمانون سنة.

المطلب الثالث
تعريف بكتاب العلل

يعد كتاب العلل لابن أبي حاتم من أنفس الكتب التي صنفت في هذا الباب وترجع أهمية هذا الكتاب إلى مادته الغزيرة في العلل والرجال ومن ذلك:

١- كونه جمع عدداً كبيراً من الأحاديث المعلولة ، التي قاربت على الثلاثة آلاف مسألة.
٢- أنه جمع علم إمامين من أئمة هذا الشأن ، وهما:أبو حاتم ، وأبو زرعة.
٣- أنه جمع عدداً كبيراً من الأقوال في الجرح والتعديل.
٤- أنه مرتب على الموضوعات الذي يجعل الحصول على المبتغى منه أقرب من غيره من كتب العلل الأخرى.
٥- أنه يعد مصدراً أساسياً من مصادر السنة النبوية ، إذ أن مصنفه يسوق الأحاديث بإسناده.

ولذا قال السمعوني- في أثناء كلامه على كتب العلل-:"وقفت على أحد هذه الكتب وهو كتاب الإمام أبي محمد عبد الرحمن ابن الإمام أبي حاتم فرأيته من الكتب الجليلة المقدار التي لا يستغني عن الاطلاع عليها وتكرار النظر إليها" [(١)].

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر ٢/ ٦١٢.

المبحث الثاني

الأحاديث المعلة بسلوك الجادة

وفيه إحدى عشر مطلباً:

المطلب الأول: حديث إذا وقع الذباب في الإناء.

المطلب الثاني: حديث في عمل اليوم والليلة.

المطلب الثالث: حديث ترك الجمعة من غير عذر.

المطلب الرابع: حديث الصلاة على المقبرة.

المطلب الخامس: حديث تطليق أم المؤمنين حفصة.

المطلب السادس:حديث خبر الشاة الميتة.

المطلب السابع: حديث حشر الناس ثلاثة أفواج.

المطلب الثامن: حديث إذا أحب أخاه فليعلمه.

المطلب التاسع:حديث حسن الخلق من كمال الإيمان.

المطلب العاشر: حديث تحريم الظلم.

المطلب الحادي عشر: حديث فضل أهل الأنصار وأنهم أهل كرم وعفة وتقوى.

المطلب الأول
حديث إذا وقع الذباب في الإناء

قال ابن أبي حاتم[1]:(وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سهل بن حماد أبو عتاب ، عن عبد الله ابن المثنى، عن ثمامة ، عن أنس، عن النبي ﷺقال: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم، فليغمسه فيه؛ فإن في أحد جناحيه داء ، وفي الآخر شفاء؟فقال أبي وأبو زرعة جميعا: رواه حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله، عن أبي هريرة.قال أبو زرعة: وهذا الصحيح.وقال أبي: هذا أشبه: عن أبي هريرة، عن النبيﷺ، ولزم أبو عتاب الطريق؛ فقال: عن عبد الله، عن ثمامة، عن أنس.وقال أبو زرعة: هذا حديث عبد الله بن المثنى، أخطأ فيه عبد الله؛ والصحيح: ثمامة، عن أبي هريرة).

تخريجه:

الحديث مداره على ثمامة واختلف عليه في إسناده من وجهين:

١) فمرة يروى عنه ، عن أنس ، عن النبي ﷺ.

٢) ومرة يروى عنه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ.

أما الوجه الأول: ثمامة ، عن أنس ، عن النبي ﷺ.

فأخرجه البزار في المسند – البحر الزخار ١٣/ ٥٠٠ (٧٣٢٣)– حدثنا زياد بن يحيى، ومحمد بن معمر، والضياء في الأحاديث المختارة ٥/ ٢٠٦ (١٨٣٥) من طريق محمد بن معمر **كلاهما** ثنا أبو عتاب سهل بن حماد ثنا عبد الله بن المثنى قال حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء. وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. وعند الضياء قصة وقوع الذباب في إناء أنس وغمسه إياه.

ورواه الطبراني في المعجم الأوسط ٣/ ١٤١ (٢٧٣٥) من طريق عمرو بن هاشم الجنبي، عن عباد بن منصور، عن عبد الله بن المثنى به. وقال: لم يرو هذا الحديث عن عباد إلا عمرو إلا أنه سقط من إسناده ثمامة.

---

(١) علل الحديث١/ ٤٧٦ (٤٦) .

أما الوجه الثاني: ثمامة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

فرواه ابن راهويه في المسند ١/ ١٧٧ (١٢٥) أخبرنا سليمان بن حرب، وأحمد في المسند ١٣/ ١٩ (٧٥٧٢) حدثنا أبو كامل ، و١٤/ ٢٩٥ (٨٦٥٧) حدثنا أسود بن عامر ، و١٥/ ١٣ (٩٠٣٦) حدثنا عفان ، والدارمي في السنن ٢/ ١٢٩٧ (٢٠٨٢) حدثنا سليمان بن حرب ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٨/ ٣٤١ (٣٢٩٢) من طريق عفان بن مسلم **أربعتهم** نا حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً، وَفِي الْآخَرِ دَوَاءً " .

النظر في الاختلاف:

يتضح مما تقدم أنه اختلف على ثمامة من وجهين:

أما الوجه الأول: ثمامة ، عن أنس ، عن النبي ﷺ.

فرواه عنه:

١- عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري.

قال أبو حاتم:"صالح" وبمثله قال ابن معين وأبو زرعة ،ووثقه العجلي والترمذي والدارقطني ، وقال ابن معين مرة:" ليس بشيء" ، وقال أبو داود:"لا أخرج حديثه" ،وقال أبو سلمة التبوذكى :"ولم يكن من القريتين بعظيم، كان ضعيفاً منكر الحديث"، وقال النسائي:"ليس بالقوي"، وقال الساجي: فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث" ، وبنحوه قال الأزدي وقال العقيلي:" لا يتابع على أكثر حديثه" ، وقال الدارقطني :"ضعيف"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال:" ربما أخطأ"، وقال الحافظ:"صدوق كثير الغلط"(١).

والذي يظهر لي أنه لا يرتقي إلى درجة الصدوق بل هو ضعيف يعتبر به.

٢- عباد بن منصور الناجي ، أبو سلمة البصري القاضي .

(١) ينظر:التاريخ الكبير ٢٠٨/٥، الجرح والتعديل ١٧٧/٥، ثقات العجلي(ت٨٧٧) ، تهذيب الكمال ٥٥/١٦ ، ميزان الاعتدال ٤٩٩/٢، تهذيب التهذيب ٣٨٧/٥ ، التقريب (ت ٣٥٧١).

ضعفه أبو حاتم وابن معين وأبو زرعة .
ووثقه يحي بن سعيد ، وقال العجلي :"لا بأس به" إلا أنه طعن فيه بثلاثة أمور:
أ- القول بالقدر ، وصفه بذلك ابن معين وأحمد وقال ابن حبان :" كان قدريا داعية إلى القدر".
ب- التدليس ، وصفه بذلك أحمد والبخاري والنسائي ، وقد جعله الحافظ في المرتبة الرابعة من المدلسين وهم من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل .
ج- سوء حفظه وروايته للمناكير ، قال أحمد :"كانت أحاديثه منكرة"،وقال أبو داود :" ليس بذاك وعنده أحاديث فيها نكارة "، وقال ابن أبي شيبة :" روى أحاديث مناكير"،وقال ابن سعد :" ضعيف عندهم وله أحاديث منكرة "، وقال الجوزجاني :"كان سيء الحفظ"[1].
وعليه فهو"ضعيف مدلس ورمي بالقدر".

أما الوجه الثاني: ثمامة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ.
فرواه عنه:
حماد بن سلمة بن دينار ، أبو سلمة البصري .
قال أبو حاتم:" حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحب إلي من همام، وهو اضبط الناس وأعلمه بحديثهما بين خطأ الناس، وهو أعلم بحديث علي بن زيد من عبد الوارث".
ووثقه ابن سعد، وابن معين، وأحمد، وغيرهم ، إلا أنه تكلم فيه بأمور:
١-ضعف حفظه عن بعض الشيوخ ، ووقوعه في الخطأ ، قال يعقوب بن شيبة :"حماد بن سلمة ثقة في حديثه اضطراب شديد إلا عن شيوخ فانه حسن الحديث عنهم متقن لحديثهم ..منهم ثابت البناني وعمار بن أبي عمار" ، وقال مسلم :"اجتماع أهل الحديث من علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة ، كذلك قال يحي القطان ويحي بن معين واحمد بن حنبل .. وحماد يُعدُ عندهم إذا حدث عن غير ثابت

(١) ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣٦٠١) ، التاريخ الكبير ٣٩/٦ ، ضعفاء النسائي (ت٤١٤) ، الجرح والتعديل ٨٦/٦ ، أحوال الرجال (ت ١٨٠) ، تهذيب الكمال ١٥٦/١٤ ، تهذيب التهذيب ٩٠/٥ ، تعريف أهل التقديس (ت١٢١) ، التقريب (ت٣١٤٢).

كحديثه عن قتادة وأيوب وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم فإنه يخطئ في حديثهم كثيرا ..." ، وعقب على هذا ابن رجب فقال :"ومع هذا فقد خرج مسلم في صحيحه لحماد بن سلمة عن أيوب وقتادة وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد ...".

٢-أنه كان يُدخَلُ عليه في كتبه أحاديث ، يُدخِلُها ربيبه ابن أبي العوجاء فيحدث بها ، قال الدولابي :" ثنا محمد بن شجاع البلخي حدثني إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي قال كان حماد بن سلمة لا يعترف بهذه الأحاديث التي في الصفات حتى خرج مرة إلى عبادان فجاء وهو يرويها فسمعت عباد بن صهيب يقول إن حمادا كان لا يحفظ وكانوا يقولون أنها دست في كتبه وأن بن أبي العوجاء كان ربيبه فكان يدسها في كتبه " قلت:وهذه الحكاية وغيرها من طريق محمد بن شجاع متهم بالكذب وقد ردها ابن عدي فقال:" وأبوعبد الله بن الثلجي كذاب" وقال ابن حجر :"وعباد أيضا ليس بشئ"

٣-تغير حفظه بآخره ، والذي يظهر أن هذا التغير لم يخل بحديثه ولذا قال ابن معين :"حديثه في أول أمره وآخره واحد".

٤-التدليس ، وصفه بذلك ابن حبان في مقدمة صحيحه ، ولم أجد له ذكر في كتب المدلسين ، وعلى فرض ثبوته فيكون من أهل المرتبة الأولى .

وعليه فالذي يظهر في حاله أنه "ثقة ما لم يخالف" ولذا قال ابن عدي :" وحماد من أجلة المسلمين وهو مفتي البصرة وقد حدث عنه من هو أكبر منه سنا وله أحاديث كثيرة وأصناف كثيرة ومشائخ وهو كما قال ابن المديني من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين " .

وقد دافع عنه ابن حبان فقال في معرض انتقاده على البخاري عدم إخراج حديث حماد :"لم ينصف من جانب حديثه واحتج بأبي بكر بن عياش وبابن أخي الزهري وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار .... فإن قال كان حماد يخطىء يقال له وفي الدنيا أحد بعد رسول الله ﷺ يعرى عن الخطأ ولو جاز ترك حديث الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين لأنهم لم يكونوا بمعصومين"[(١)] .

(١)ينظر: التاريخ الكبير ٢٢/٣، الجرح والتعديل ١٤٠/٣ ، الكامل ٣٥/٣ ، تذكرة الحفاظ ١٥١/١ ، ميزان الاعتدال ٥٩٣/١ ، تهذيب الكمال ٧/ ٢٥٣ ، تهذيب التهذيب ٣/ ١١، التقريب (ت ١٤٩٩) ، هدي الساري ص٤١٩.

الخلاصة:

فعلى ضوء ما سبق يمكن القول إن الصناعة الحديثية تقتضي ترجيح الوجه الثاني: ثمامة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ وذلك لكون الراوي عنه ثقة ، في حين أن الوجه الآخر لم يروها عنه إلا راويان ضعيفان.

ويلتقي هذا الترجيح مع حكم أبي حاتم أن هذا الوجه أشبه ، وأن أبا عتاب لزم الطريق ، وكذا ترجيح أبي زرعة لهذا الوجه حيث قال:أخطأ فيه عبد الله؛ والصحيح: ثمامة، عن أبي هريرة.

وكذا ترجيح الدارقطني حيث قال:" وقول حمادبن سلمة أشبه بالصواب" [(١)]، على أنه في موطن آخر قال: "والقولان محتملان"[(٢)].

ومما يؤكد ما ذهبت إليه متابعة عبيد بن حنين لـ ثمامة في رواية هذا الوجه عن أبي هريرة، أخرج روايته البخاري في صحيحه كتاب باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء ١٣٠/٤ ٣٣٢٠حدثنا خالد بن مَخْلَد، حدثنا سليمان بن بلال، قال: حدثني عُتْبَةُ بن مسلم، قال: أخبرني عُبَيْدُ بن حُنَيْن ، قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه، يقول: قال النبيﷺ :"إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالأُخْرَى شِفَاءً".

الحكم عليه:

الحديث من وجهه الراجح رجاله ثقات، إلا أنه ضعيف لانقطاعه، ثمامة بن عبد الله بن أنس لم يسمع من أبي هريرة، قاله أبو حاتم[(٣)]، والمزي[(٤)]، لكن يرتقي إلى الصحيح بالمتابعة.

---

(١) علل الدارقطني ٢٧٩/٨ (١٥٦٦) .
(٢) علل الدارقطني ٤٤/١٢ (٢٣٩١) .
(٣) الجرح والتعديل ٤٦٦/٢ .
(٤) تهذيب الكمال ٤٠٥/٤.

المطلب الثاني
حديث في عمل اليوم والليلة

قال ابن أبي حاتم[1]:(وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل ابن أبي صالح، عن أبيه ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: أنه كان يصلي في اليوم والليلة اثني عشر ركعة ؟فقال أبي: هذا خطأ؛ رواه سهيل ، عن أبي إسحاق ، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس ، عن عنبسة ،عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ.وقال أبي: كنت معجبا بهذا الحديث، وكنت أرى أنه غريب، حتى رأيت: سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة[2]، عن النبي ﷺ؛ فعلمت أن ذاك لزم الطريق).

تخريج الحديث:

الحديث يرويه سهيل بن أبي صالح ، واختلف عليه في إسناده من وجهين:

١) فمرة يروى عنه ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ.

٢) ومرة يروى عنه عن أبي إسحاق ، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة ،عن أم حبيبة ، عن النبي ﷺ.

أما الوجه الأول: سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ.

فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/٢٠ (٥٩٨٢) ومن طريقه ابن ماجه في السنن كتاب الصلاة باب ما جاء في ثنتي عشرة ركعة من السنة ١/٣٦١ (١١٤٢) ، ورواه البخاري في التاريخ الكبير ١/٩٩ معلقاً عن فروة بن أبي المغراء ، والنسائي كتاب الصلاة باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة ٣/٢٦٤

---

(١) علل الحديث ٢/ ١٦٤ (٢٨٨) ..

(٢) هكذا وقع في المطبوع من العلل سهيل بن أبي صالح عن أبي إسحاق ، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس ، عن عنبسة ،عن أم حبيبة . بذكر "عمرو بن أوس" ولم أقف على من أخرجه بهذا السياق ، ولم يذكره الدارقطني في "العلل" عند عرضه للاختلاف في الحديث، نعم جاءت رواية عمرو بن أوس بدلا من المسيب من طريق ابن عجلان، عن أبي إسحق الهمداني، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة.

(١٨١١) من طريق يحيى بن إسحاق ، والطبراني في المعجم الأوسط ٢٥٥/٥ (٥٢٤٣) من طريق أبي بلال الأشعري ، وابن عدي في الكامل ٤٦٤/٧ من طريق عثمان بن أبي شيبة وسهل بن عثمان وعبد الله بن عمر بن أبان ومحمد بن عبيد ، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها ٢/ ٤٥ من طريق محمد بن بكير ، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك ص ٣٥ (٨٥) من طريق علي بن سعيد بن مسروق الكندي ، ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ٣١١/٢٥ **عشرتهم** عن محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: " مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً سِوَى الْفَرِيضَةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ" . هذا لفظ النسائي ، وعند غيره زيادة ذكر أوقات هذه الركعات.

قال النسائي: "هذا خطأ، ومحمد بن سليمان ضعيف".

وقال الطبراني:" لم يرو هذا الحديث عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة إلا محمد بن سليمان الأصبهاني ، ورواه سفيان الثوري، عن أبي إسحاق وفليح بن سليمان، عن سهيل، عن أبي إسحاق: عن المسيب بن رافع، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة". وقال ابن عدي:" وهذا أخطأ فيه بن الأصبهاني حيث قال عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة وكان هذا الطريق أسهل علي إنما روى هذا سهيل، عن أبي إسحاق عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة".

وقال الدارقطني[1]:"رواه محمد بن سليمان عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ووهم فيه" وذكر :أن أيوب بن سيار رواه عن سهيل هكذا ووهم فيه أيضا، ولم أقف على من أخرج روايته فيما بين يدي من مصادر.

أما الوجه الثاني: سهيل ، عن أبي إسحاق ، عن المسيب ، عن عنبسة ،عن أم حبيبة عن النبي ﷺ.

فأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٩٩/١ معلقا ، ووصله النسائي كتاب الصلاة باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة ٢٦٢/٣ (١٨٠٢) ، وابن خزيمة في صحيحه ٢٠٥/٢ (١١٨٩) ، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٧٢/٢ (٤٢٦٣) **أربعتهم** من طرق عن فُلَيْح عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة قالت: قال رسول الله صلى

(١)العلل ١٨٤/٨ (١٥٠٠).

الله عليه وسلمﷺ: "مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَاثْنَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ"

قال النسائي:" هذا أولى بالصواب عندنا – أي من حديث محمد بن سليمان – وفليح بن سليمان ليس بالقوي".

وقال الدارقطني(١) في العلل ٨/ ١٨٤:" وقول فليح أشبه بالصواب".

النظر في الاختلاف:

يتضح مما تقدم أنه اختلف على سهيل من وجهين:

أما الوجه الأول: سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ.

فرواه عنه:

١- محمد بن سليمان بن عبد الله ابن الأصبهاني ، أبو علي الكوفي .

قال أبو حاتم:" لا بأس به يكتب حديثه ولا يحتج به" ، وقال النسائي:"ضعيف" ، وقال ابن عدي:"مضطرب الحديث قليل الحديث ومقدار ماله قد أخطأ في غير شيء منه" ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر:"صدوق يخطئ"(٢).

والذي يظهر لي أنه "ضعيف" فهو مع قلة أحاديثه أضطرب فيها كما نص على ذلك ابن عدي.

٢-أيوب بن سيار الزهري المدني.

قال أبو حاتم:" ضعيف الحديث"، وقال ابن معين:" ليس بشيء" ، وقال ابن المديني:" غير ثقة لا يكتب حديثه" ، وقال البخاري:"منكر الحديث" ، وقال السعدي:"غير ثقة" ، وقال النسائي:"متروك" ، وقال الدارقطني:"روى أحاديث منكرة منكر الحديث جدا" ، وقال ابن عدي:"ليست أحاديثه بالمنكرة جدا إلا أن الضعف بين على رواياته"(٣).

---

(١)الموضع السابق.

(٢)ينظر: التاريخ الكبير ٩٩/١ ، الجرح والتعديل ٢٦٧/٧ ، تهذيب الكمال ٢٥/ ٣٠٨ ، ميزان الاعتدال ٥٦٩/٣ تهذيب التهذيب ٩/ ٢٠١ ، التقريب (٥٩٣٠).

(٣)ينظر: التاريخ الكبير ٤١٧/١ ، الضعفاء الصغير ص٢٧ ، الجرح والتعديل ٢٤٨/٢ ،الكامل ٣/٢ ، المجروحين ١٧١/١، ميزان الاعتدال ٢٨٨/١، لسان الميزان ٤٨٢/١.

وعليه فأقل أحواله أن يكون "ضعيف جدا".

أما الوجه الثاني: سهيل ، عن أبي إسحاق ، عن المسيب ، عن عنبسة ،عن أم حبيبة ، عن النبي ﷺ.

فرواه عنه:

فُلَيْح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي، أبو يحيى المدني.

قال أبو حاتم:"ليس بقوي" ، وقال ابن معين:"ليس بالقوي ولا يحتج بحديثه" ،وقال أبو داود:" ليس بشيء" ،وقال النسائي:"ضعيف" ، وقال مرة:"ليس بالقوي" ، وقال ابن عدي:"لفليح أحاديث صالحة يروي عن الشيوخ من أهل المدينة أحاديث مستقيمة وغرائب وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عنه الكثير وهو عندي لا بأس به" ، وقال الدارقطني:" يختلفون فيه وليس به بأس" ، وقال الساجي:"هو من أهل الصدق ويهم" ، وقال الحاكم:" اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره" ، وقال ابن حبان:"من متقني أهل المدينة وحفاظهم" ، وقال ابن حجر:" صدوق كثير الخطأ "[(١)].

والذي يظهر لي أنه لا ينزل عن درجة الصدوق له أخطاء ، فقد سبر مروياته ابن عدي وصرح ابن حبان بتوثيقه واعتمده البخاري في صحيحه ، كما أن من تكلم فيه لم يضعفه تضعيفا مطلقا وإنما وصفه بعدم القوة.

الخلاصة:

فعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن الصناعة الحديثية تقتضي ترجيح الوجه الأول الذي رواه سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة وذلك لرواية راويين لهذا الوجه ، في حين أن الوجه الثاني لم يروه إلا راو واحد، لكن يمكن القول إن الوجه الثاني أرجح لعدة أمور:

١- أن الراوي لهذا الوجه أحسن حالا ممن روى الوجه الأول لأنه من رواية ضعيف وضعيف جداً في حين أن راوي الوجه الثاني مع كلام الأئمة فيه ، إلا ابن عدي قد سبر مروياته وذكر أنه أحاديث مستقيمة وهو لا بأس به.

٢- أن مخالفة فليح لرواة الوجه الأول في لزوم الطريق قرينة تدل على ضبطه للحديث.

---

(١)ينظر: التاريخ الكبير ١٣٣/٧، الجرح والتعديل ٨٤/٧ ،الكامل ١٤٤/٧ ، مشاهير علماء الأمصار ص٢٢٥ ، تهذيب الكمال ٢٣/ ٣١٧ ، ميزان الاعتدال ٥٦٩/٣ تهذيب التهذيب ٨/ ٣٠٥، التقريب (٥٤٤٣).

٣- ترجيح البخاري والنسائي وأبي حاتم وابن عدي والدارقطني – كما تقدم- لهذا الوجه.

٤- أن عدد من الرواة تابعوا سهيلاً في رواية هذا الوجه عن أبي إسحاق منهم:

أ-الثوري:أخرج روايته ابن راهويه في المسند ٤/٢٣٤ (٢٠٤٢) ، والترمذي في السنن كتاب الصلاة ، باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة من السنة ٢/ ٢٧٤ (٤١٥)، والسراج في حديثه ٣/ ١٢٨ (٢١٦٦)، والطبراني في المعجم الكبير ٢٣/ ٢٣١ (٤٣٥)، والبغوي في شرح السنة ٣/ ٤٤٣ (٨٦٦).

قال الترمذي:"وحديث عنبسة عن أم حبيبة في هذا الباب حديث حسن صحيح، وقد روي عن عنبسة من غير وجه".

ب-إسرائيل:أخرج روايته عبد بن حميد في المسند ١/٤٤٨ (١٥٥٢) ، وابن راهويه في المسند ٤/ ٢٤٩ (٢٠٧١).

ج-زهير:أخرج روايته البخاري في التاريخ الكبير ٧/٣٧ معلقاً عن أبي نعيم الفضل بن دكين، ووصله النسائي في السنن كتاب الصلاة باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة ٣/٢٦٣ (١٨٠٣).

إلا أنه ورد عنده موقوفا على أم حبيبة.

د-مسعر:أخرج روايته الخطيب في تاريخ بغداد ٥/ ٢٨٦.

وتابع المسيب بن رافع، في الرواية عن عنبسة ،عن أم حبيبة :

عمرو بن أوس: أخرج روايته مسلم في صحيحه كتاب المسافرين باب فضل السنن الراتبة ١/٥٠٢ (٧٢٨).

الحكم عليه:

الحديث من وجهه الراجح حسن لأجل حال فليح لكن يرتقي إلى الصحيح بالمتابعات.

المطلب الثالث

حديث ترك الجمعة من غير عذر

قال ابن أبي حاتم[1]:وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب ،عن أسيد بن أبي أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر، عن النبي

(١) علل الحديث ٢/ ٥٥٠ (٥٨٢) .

ﷺقال:"من ترك الجمعة ثلاثا من غير ضرورة، فقد طبع على قلبه" قال أبي: ورواه الدراوردي، عن أسيد، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ. قلت: فأيهما أشبه؟قال: ابن أبي ذئب أحفظ من الدراوردي، وكأنه أشبه، وكأن الدراوردي لزم الطريق.

تخريج الحديث:

الحديث يرويه أسيد بن أبي أسيد واختلف عليه في إسناده من وجهين:

١) فمرة يروى عنه ، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر ،عن النبي ﷺ .

٢) ومرة يروى عنه ، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

أما الوجه الأول: أسيد ، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر ، عن النبي ﷺ .

فأخرجه ابن وهب في الجامع ١/ ١٣٢(٢٢٥)، وفي الموطأ ص ٨٠ (٢٢٤)، ومن طريقه ابن ماجه في السنن كتاب إقامة الصلاة ، باب فيمن ترك الجمعة من غير عذر ٣٥٧/١ (١١٢٦) ، والنسائي في السنن الكبرى كتاب الجمعة ، باب التشديد في التخلف عن الجمعة ٢٥٩/٢ (١٦٦٩) ، وابن خزيمة في صحيحه ١٧٥/٣ (١٨٥٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢١٠/٨ (٣١٨٣)، والبيهقي في شعب الإيمان ١٠٢/٣ (٣٠٠٤)، والخلعي في الفوائد المنتقاة الحسان –الخلعيات- ١/ ٢٩ (٤٣).

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ١٧٥/٣ (١٨٥٦) ، وابن المنذر في الأوسط ٤/ ١٥ (١٧٣١) ، وأبو العباس الأصم في مجموع مصنفاته ص١٧٥ (٣٤٤)، والحاكم في المستدرك ٤٣٠/١ (١٠٨١) ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣/ ٣٥١ (٥٩٨٧) ، وفي شعب الإيمان ٤/ ٤١٨ (٢٧٤٤) **خمستهم** من طريق ابن أبي فديك

كلاهما (ابن وهب، وابن أبي فديك) حدثنا ابن أبي ذئب، عن أسيد بن أبي أسيد البراد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺقَالَ:"مَنْ ترك الجمعة ثلاثاً مِنْ غَيْرِ ضرورةٍ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قلبه".

وتابع ابن أبي ذئب في رواية هذا الوجه عن أسيد، كل من:

أ– زهير بن محمد: أخرج روايته أحمد في المسند٤٢٤/٢٢ (١٤٥٥٩)، وابن ماجة في السنن كتاب إقامة الصلاة ، باب فيمن ترك الجمعة من غير عذر ٣٥٧/١

(١١٢٦) ، وأبو بكر بن الخلال في كتاب السنة ٥/ ٥٨ (١٦٠٥) ، وابن حبان في الثقات ٦/ ٧١ ، وقوام السنة في الترغيب والترهيب ١/ ٥١٧ (٩٣٣).

ب- سعيد بن أبي أيوب : أخرج روايته الطبراني في الأوسط١/ ٩١ (٢٧٣).

ج- عبد الله بن جعفر: أخرج روايته ابن عبد البر في التمهيد١٦/٢٤٠ .

د- سليمان بن بلال: أخرج روايته الحاكم في المستدرك ١/ ٤٣٠ (١٠٨٢).

هـ - ابن جريج: أخرج روايته الخطيب البغدادي في المتفق والمفترق ١/ ٤٩٢ (٢٥٦).

و- عبد الرحمن بن مهدي: أخرج روايته أبو بكر بن الخلال في كتاب السنة ٥/ ٥٨ (١٦٠٥).

أما الوجه الثاني:أسيد عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

فأخرجه أحمد في المسند ٣٧/٢٥٠ (٢٢٥٥٨) ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٨/٢١١ (٣١٨٤)، والحاكم في المستدرك[1] ٢/٥٣٠ (٣٨١١) ، وابن عبد البر في التمهيد ١٦/ ٢٤٠ **أربعتهم** من طريق عبد العزيز الدراوردي عن أسيد بن أبي أسيد، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺقَالَ:" مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مِرَاتٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ طُبِعَ عَلَى قَلْبِهِ ".

وتابع الدراوردي في رواية هذا الوجه عن أسيد، سليمان بن بلال فيما ذكره الدار قطني في العلل ١٣/٣٧٥ ، وابن عبد البر في الاستذكار ٢/ ٥٥ ولم أقف على من أخرج روايته فيما بين يدي من مصادر ، بل الذي وقفت عليه من رواية سليمان مخالفا لما ذكراه كما تقدم عند الحاكم .

قال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ".

النظر في الاختلاف :

يتضح مما تقدم أنه اختلف على أسيد من وجهين:

أما الوجه الأول: أسيد عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر، عن النبي ﷺ .

---

(١)وقع في المطبوع من المستدرك أخبرنا بكر بن محمد الصيرفي، بمرو، ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، ثنا عبد العزيز بن محمد، عن أبيه، عن أسيد بن أبي أسيد. بذكر «أبيه» بين الدراوردي وأسيد وهو خطأ والتصحيح من إتحاف المهرة لابن حجر ٤/ ١٣٠ (٤٠٤٦)- كم في التفسير: أنا بكر بن محمد، ثنا عبد الصمد بن الفضل، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، ثنا عبد العزيز بن محمد، عن أسيد بن أبي أسيد البراد، عنه بهذا.

فرواه عنه:

محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث ابن أبي ذئب القرشي ، أبو الحارث المدني .

وثقه أبو حاتم ، وابن سعد ، وابن معين ، وأحمد ، وغيرهم ، إلا أنه طعن فيه بأمرين :

أ- القدر ، وهذا لم يثبت عنه قال الحافظ :"رمي بالقدر ، ولم يثبت عنه بل نفى ذلك عنه مصعب الزبيري وغيره"

ب- ضعف حديثه عن الزهري ، وقد ذكر الباجي القصة التي من أجلها ضُعف في الزهري ، وملخصها أن ابن شهاب حلف أن لا يحدثه ، ثم أن ابن أبي ذئب كتب إلى ابن شهاب بتسمية أحاديث أن يكتبها له فكانت أكثر أحاديثه على هذا – أي عرض- وهذا الذي ذكر في طريقة تحمله لا تعتبر جرحا لأن العرض نوع من أنواع التحمل قال يعقوب بن أبي شيبة :"... وذكر بعضهم أن سماعه منهم عرض ، ولم يطعن بغير ذلك ، والعرض عند جميع من أدركنا صحيح"(١).

وعليه فهو"ثقة فقيه فاضل".

أما الوجه الثاني:أسيد ، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ .

فرواه عنه:

عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي ، أبو محمد المدني .

قال أبو حاتم:"محدث" ، ووثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي وغيرهم ، إلا أنه طعن فيه بأمرين:

أ- سوء الحفظ ، وصفه بذلك ابن سعد وأحمد وأبو زرعة.

ب- ضعف روايته عن عبيد الله بن عمر ؛ لأنه انقلب عليه من حديث عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف ، قال أحمد :"ربما قلب حديث عبد الله بن عمر يرويها عن عبيد الله بن عمر" وقال النسائي :" حديثه عن عبيد الله العمري منكر " (٢).

---

(١)ينظر: التاريخ الكبير ١٥٢/١، الجرح والتعديل ٣١٣/٧ ، تهذيب الكمال ٢٥/ ٦٢٠ ، ميزان الاعتدال ٥٦٩/٣ تهذيب التهذيب ٩/ ٢٦٢، التقريب (ت٦٠٨٢).

(٢)ينظر: التاريخ الكبير ٢٥/٦، الجرح والتعديل ٣٩٦/٥ ، تهذيب الكمال ٨/ ٣٦٦ ، ميزان الاعتدال ٥٦٩/٣ ، تهذيب التهذيب ٦/ ٣١٥، التقريب (ت٤١١٩) ، هدي الساري ص٤٤١ .

وبناء على ما سبق فالذي يظهر في حاله –والله أعلم– أنه "صدوق حسن الحديث إلا ما كان عن عبيد الله بن عمر ، فإنه يتوقف فيه حتى يتابعه عليه غيره " قال الذهبي :"حديثه في دواوين الإسلام الستة ... وبكل حال فحديثه ... لا ينحط عن مرتبة الحسن" وقال الحافظ :"صدوق".

الخلاصة:

يتضح مما تقدم في تخريج الحديث ، والنظر في الاختلاف ، وأحوال الرواة ، رجحان الوجه الأول الذي رواه ابن أبي ذئب عن أسيد عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر ، عن النبي ﷺ، وذلك لعدة أمور:

١– لكون الراوي لهذا الوجه ثقة ثبت .

٢– أن راوي الوجه الثاني لا يرتقي إلى مرتبة راوي الوجه الأول فهو صدوق وقد وصف بسوء الحفظ، وقد سلك به طريق الجادة وهذا يدل على عدم ضبطه.

٣– أن راو الوجه الأول قد تابعه عدد من أقرانه الثقات كما تقدم في التخريج، في حين أن الوجه الثاني لم يتابعه إلا سليمان بن بلال وهو أيضا تابع ابن أبي ذئب على الوجه الأول وهذا يدل أنه اختلف عنه في هذا الحديث ولم أستطع دراسة هذا الاختلاف لأن روايته الثانية لم أقف على من أخرجها ولم أقف على من رواها.

ويلتقي هذا الترجيح مع حكم أبي حاتم أنه الأشبه.

وكذا الدارقطني حيث قال:"فرواه ابن أبي ذئب، وزهير بن محمد، وابن جريج، عن أسيد بن أبي أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر، وخالفهم الدراوردي، وسليمان بن بلال، روياه عن أسيد، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، والذي قبله أصح"[(١)].

إلا أن ابن عبد البر رجح رواية الدراوردي فقال: : "يرويه غير سليمان والدراوردي عن أسيد بن أبي أسيد عن عبد الله بن أبي قتادة عن جابر ورواية سليمان والدراوردي أولى بالصواب إن شاء الله"[(٢)] .

وقال–بعد أن ساق رواية الدراوردي وأعقبها برواية عبد الله بن جعفر–:" هكذا قال عبد الله بن جعفر في هذا الحديث جعله عن جابر والأول عندي أولى بالصواب"[(٣)].

---

(١)علل الدارقطني ١٣/ ٣٧٥.

(٢)الاستذكار ٢/ ٥٥.

(٣)التمهيد ١٦/٢٤١.

والذي يظهر لي أن ابن عبد البر لم يقف على رواية سليمان بن بلال الأخرى ولا على رواية ابن ابي ذئب ومن تابعه، ولذا رجح رواية الدراوردي على رواية عبد الله بن جعفر.

الحكم عليه:

الحديث من وجهه الراجح حسن رجاله ثقات عدا أسيد وهو صدوق[1].

قال المنذري :"إسناده حسن"[2]، وكذا قال الهيثمي[3].

المطلب الرابع
حديث الصلاة على القبور

قال ابن أبي حاتم[4]:وسألت أبي عن حديث رواه عثمان بن حكيم ، عن خارجة بن زيد، عن عمه يزيد بن ثابت، عن النبي ﷺ ؛ في الصلاة على القبور. رواه مخرمة ، عن أبيه، عن عبيد الله بن مقسم، عن خارجة بن زيد، عن أبيه زيد بن ثابت، عن النبي ﷺ قال أبي: حديث عثمان بن حكيم أشبه؛ لأن حفظ زيد بن ثابت أسهل من يزيد بن ثابت ، لو كان كذلك، وهذا يزيد بن ثابت أخو زيد بن ثابت.

تخريجه:

الحديث يرويه خارجة بن زيد واختلف عليه في إسناده من وجهين:

١) فمرة يروى عنه ، عن عمه يزيد بن ثابت، عن النبيﷺ.

٢) ومرة يروى عنه ، أبيه زيد بن ثابت، عن النبيﷺ.

أما الوجه الأول:خارجة ، عن عمه يزيد بن ثابت ، عن النبيﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/ ٤٩٣ (١١٤١٦) ، وفي المسند ٢/ ٢٢٢ (٧٠٧) ، وأحمد في المسند ٣٢/ ٢٠١ (١٩٤٥٢) ، والبخاري في التاريخ الأوسط ١/ ٤٢ ، وابن ماجه في السنن كتاب الجنائز باب ما جاء في الصلاة على القبر

(١)تقريب التهذيب (٥١٠).

(٢)الترغيب ٥٠٩/١.

(٣)مجمع الزوائد ١٩٢/٢.

(٤) علل الحديث ٣/ ٥٣٤ (١٠٦٥) .

٤٨٩/١ (١٥٢٨) ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٤/ ٢٧ (١٩٧٠) ، والنسائى في السنن كتاب الجنائز باب الصلاة على القبر كتاب ٤/ ٨٤ (٢٠٢٢) ، وفي السنن الكبرى ٢/ ٤٦٠ (٢١٦٠) ، وأبو يعلى في المسند ٢/ ٢٣٦ (٩٣٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٤٩٤ ، وابن قانع في معجم الصحابة ٣/ ٢٢٨ ، وابن حبان في صحيحه –الإحسان– ٧/ ٣٥٢ (٣٠٨٣) ، و٧/ ٣٥٦ (٣٠٨٧) ، والطبراني في المعجم الكبير ٢٢/ ٢٣٩ (٦٢٧) ، و٢٢/٢٤٠ (٦٢٨) ، والحاكم في المستدرك ٣/ ٦٨٢ (٦٥٠٥) ، وابن بشران في أماليه ص٣٤٠ (١٦٤٣) ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٢٧٧٨/٥ (٦٥٩٤) ، والبيهقى في السنن الكبرى ٥٧/٤ (٦٩٣٥) ، و٤/ ٧٩ (٧٠١٨) ، وفي معرفة السنن والآثار ٥/ ٣١١ (٧٦٦٤) **كلهم** من طرق عن عثمان بن حكيم الأنصاري ثنا خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه يزيد بن ثابت قال: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، فَلَمَّا وَرَدْنَا الْبَقِيعَ إِذْ هُوَ بِقَبْرٍ جَدِيدٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: فُلَانَةُ، قَالَ: فَعَرَفَهَا، قَالَ: "أَفَلَا آذَنْتُمُونِي بِهَا" قَالَ: كُنْتَ قَائِلًا صَائِمًا، فَكَرِهْنَا أَنْ نُؤْذِنَكَ، قَالَ: "فَلَا تَفْعَلُوا لَأَعْرِفَنَّ مَا مَاتَ مِنْكُمْ مَيِّتٌ مَا كُنْتُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ إِلَّا آذَنْتُمُونِي بِهِ، فَإِنَّ صَلَاتِي عَلَيْهِ لَهُ رَحْمَةٌ" قَالَ: ثُمَّ أَتَى الْقَبْرَ فَصَلَّيْنَا خَلْفَهُ فَكَبَّرَ عَلَيْهَا أَرْبَعًا.

أما الوجه الثانى:خارجة ، عن أبيه زيد بن ثابت ، عن النبىﷺ.

فأخرجها البخاري في التاريخ الأوسط ١/ ٤٢ حدثني يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب أخبرني مخرمة عن أبيه عن عبيد الله بن مقسم عن خارجة بن زيد قال قال زيد بن ثابت توفيت مولاة لنا وأحال متنه على رواية عثمان فقال: بنحوه.

النظر في الاختلاف:

أما الوجه الأول:خارجة ، عن عمه يزيد بن ثابت ، عن النبىﷺ.

فرواه عنه:

عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيف الأنصاري أبو سهل المدني.

وثقه أبو حاتم ، وأحمد ، وابن معين ، وأبو داود ، والنسائى ، والعجلى ، وابن نمير ، ويعقوب بن شيبة وغيرهم[1]. وعليه فهو ثقة

(١) ينظر:التاريخ الكبير ٢١٦/٦ ، الجرح والتعديل ١٤٦/٦ ، ثقات ابن حبان ١٩٠/٧ ، تهذيب الكمال ٣٥٥/١٩، تهذيب التهذيب ١١١/٧ ، التقريب (ت ٤٤٦١)..

أما الوجه الثاني:خارجة ، عن أبيه زيد بن ثابت ، عن النبيﷺ.

فرواه عنه:

عُبَيد اللَّه بن مقسم القرشي المدني.

وثقه أبو حاتم ، وأبو زرعة ، وأبو داود، والنسائي ويعقوب بن سفيان(١). وعليه فهو ثقة.

من رواية بُكَيْرِ بن عبد الله بن الْأَشَجِّ ، مجمع على توثيقه (٢) ، من رواية ابنه مَخْرَمَة.

ومَخْرَمَة قال أبو حاتم: " صالح الحديث" ، وضعّفه ابن معين .

ووثقه ابن سعد وأحمد بن صالح وأحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد وقال النسائي:" ليس به بأس" ، وقال ابن عدي:" أرجو أنه لا بأس به".

والذي يظهر أن التوسط في حاله هو الصواب كما ذهب إليه الحافظ ابن حجر (٣).

ومع هذا التعديل إلا أن جمعا من العلماء تكلّموا في روايته عن أبيه؛ وأنه لم يسمع منه، وإنما روى من كتب أبيه بعد موته.

قال أحمد:"لم يسمع من أبيه شيئا إنما يروي من كتاب أبيه"(٤)، وقال ابن معين:"حديثه عن أبيه كتاب ولم يسمعه منه"(٥)، وقال النسائى:" مخرمة لم يسمع من أبيه شيئا"(٦)، وقال ابن حبان :"لم يسمع من أبيه ما يروى عنه"(٧)، وقال ابن المديني: "ولا أظن مخرمة سمع من أَبيه كتاب سليمان، لعله سمع الشيء اليسير، ولم أجد بالمدينة من يخبرني عن مخرمة بن بُكَير أنه كان يقول في شيء من حديثه: سمعت أبي" (٨).

---

(١) ينظر:التاريخ الكبير ٣٩٧/٥ ، الجرح والتعديل ٣٣٣/٥ ، ثقات ابن حبان ٧٣/٥ ، تهذيب الكمال ١٦٣/١٩، تهذيب التهذيب ٥٠/٧ ، التقريب (ت ٤٣٤٤).

(٢) التقريب (ت٧٦٠) .

(٣) ينظر في : تاريخ ابن معين رواية الدوري ٨٢/٣ ، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (ص٥٦) العلل ومعرفة الرجال٣١٦/١ ، سنن النسائي ٢١٤/١ ، تهذيب التهذيب ١٠/ ٧١، التقريب (ت ٦٥٢٦).

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٤٨٩/٢ ، الجرح والتعديل ٣٦٣/٨.

(٥) تاريخ ابن معين الدوري (ت١١٩٢) .

(٦) السنن ٢١٤/١ .

(٧) الثقات ٥١٠/٧ .

(٨) تهذيب الكمال ٣٢٧/٢٧ .

ونفى السماع هو قول ابن مهدي وابن حزم ، وهو ظاهر صنيع البخاري حيث أعرض عن روايته في صحيحه. وذكره ابن أبي حاتم في كتابه المراسيل[1] لأنه لم يسمع من أبيه.
وقد صرح مَخْرَمَة بنفسه بعدم سماعه من أبيه:
قال أحمد بن حنبل سمعت حماد الْخياط، قال: "أخرج مخرمَة بْن بكير كتباً، فقال: "هذه كتب أَبي لم أسمع من أَبي شَيْئا"[2].
وقال سعيد بن أبي مريم عن خاله موسى بن سلمة:" أتيت مخرمة فقلت: حدثك أبوك؟ فقال: لم أدرك أبي هذه كتبه" [3].
وقد يُعْتَرَض بما جاء في تاريخ أبي زرعة أنه قال:" حدثني أحمد بن صالح قال: حدثني ابن أبي أويس قال: رأيت في كتاب مالك، بخطه: قلت لمخرمة في حديث: سمعته من أبيك؟ فحلف لسمعه من أبيه"[4].
ويجاب عن ذلك بأن هذه الرواية التي تثبت السماع لا تصح للآتي:
١- أن راويها إسماعيل بن عبد الله بن أويس بن مالك الأصبحي، أبو عبد الله بن أبي أويس المدني.
اختلف العلماء فيه:
قال سبط العجمي: "محدث مكثر فيه لين، مختلف في توثيقه وتجريحه" [5].
فوثقه:أبو حاتم ، وقال في أخرى:"محله الصدق، وكان مغفلاً" ، كما وثقه أحمد بن حنبل في رواية فقال:"ابن أبي أويس ثقة،قام في أمر المحنة مقاماً محموداً" ، وقال في أخرى:"لا بأس به" ، ، واختلفت أقوال ابن معين فيه فقال مرة:"لا بأس به"، وقال في أخرى:"صدوق" -وضعفه في أكثر رواياته كما سيأتي- وقال الذهبي:"صدوق مشهور ذو غرائب"، وقال مرة:"صدوق له مناكير"، وقال في ثالثة:"اعتمده صاحبا الصحيحين ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في سعة ما روى"، وقال مرة:"الإمام الحافظ

(١) ص٢٢٠ .
(٢) العلل ومعرفة الرجال ٢ / ١٧٣.
(٣) الجرح والتعديل ٣٦٣/٨ ، ضعفاء العقيلي ٢٢٢/٤ ، الكامل ٤٢٨/٦.
(٤) الكشف الحثيث ص٤٤٢.
(٥) الكشف الحثيث (ت ١٣٦) .

الصدوق وكان عالم أهل المدينة ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه وإتقانه"، وقال ابن حجر:"صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه"، وذكره ابن حبان في الثقات.

وضعفه: ابن معين في رواية ، وفي أخرى:"ليس بذاك"، وقال مرة:"مخلط، يكذب، ليس بشيء" ، وقال مرة:"لا يساوي فلسين"، وفي أخرى:"يسرق الحديث"، وقال مرة:"آل أبي أويس كلهم كانوا ضعفاء جداً "، وقال سيف بن محمد:"إسماعيل بن أبي أويس كان يضع الحديث"، وقال الإسماعيلي:"كان ينسب في الخفة والطيش إلى ما أكره ذكره" ، وقال النسائي:"ليس بثقة"، وضعف ابن عبد البر أبا أويس وابنيه، وقال:" هم ضعاف لا يحتج بهم"، وقال ابن الملقن:"أقر على نفسه بالوضع" – قصد رواية سلمة بن شبيب أنه قال: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم–،وقال النضر بن سلمة:"كذاب،كان يحدث عن مالك بمسائل عبد الله بن وهب"، وقال ابن دحية:"تكلم الناس فيه كلاماً قبيحاً"، وقال الدارقطني:"لا أختاره في الصحيح"، وقال الذهبي:"محدث مكثر فيه لين"[(١)].

وكما هو واضح فإن الأكثر على تضعيفه أما توثيق الإمام أحمد فهو توثيق مقيد بثباته في محنة القول بالقرآن كما صرح أحمد بذلك:" قام في أمر المحنة مقاما محموداً ".

أما من رماه بالوضع والكذب فلعل ذلك لرواية سلمة بن شبيب التي فيها التصريح بأنه كان يضع الحديث لأهل المدينة ، ولذا قال الحافظ ابن حجر :"هذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه وأطلق القول فيه بأنه "ليس بثقة" ولعل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم أنصلح ، وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات"[(٢)].

(١) ينظر في: التاريخ الكبير ٣٦٤/١ ، الجرح والتعديل ١٨١/٢، ثقات ابن حبان ٨٤/٦ ، ميزان الاعتدال ٢٢٢/١ . تهذيب الكمال ١٢٤/٣ ، تهذيب التهذيب٢٧١/١ ، التقريب (ت٤٦٠) ، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ١٨١/١.

(٢) تهذيب التهذيب ٣١٢/١ .

وعليه فالذي يظهر لي أنه ضعيف يكتب حديثه للاعتبار ، أما حديثه في الصحيح فكما قال الحافظ:"وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات" [(١)].

وقال أيضاً:"احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين ، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري وروى له الباقون سوى النسائي فإنه أطلق القول بضعفه ... قلت وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه"[(٢)].

٢- أنها مخالفة لرواية اثنين أحدهما متفق على توثيقه وهو حماد بن خالد الخياط[(٣)] ، والآخر مقبول وهو موسى بن سلمة المصري[(٤)] .

٣- أن هذه الرواية التي تثبت السماع وجادة فإسماعيل بن أبي أويس رأى هذا في كتاب مالك بن أنس بخلاف رواية النفي فهي متصلة غير منقطعة.

وعليه فالصحيح عدم سماعه من أبيه لما سبق والله أعلم

الخلاصة:

يتضح مما تقدم أن كلا الوجهين متساويان من حيث إني لم أجد لكل وجه إلا راو واحد وكل منهما ثقة ، لكن يرجح رواية عثمان بن حكيم للوجه الأول عن يزيد من جهة أن روايته تدل على حفظه له لأن حفظه عسر وهو دليل الضبط في التحمل والأداء بخلاف رواية عبيد الله للوجه الثاني عن زيد فإنه أسهل لكونه الجادة ، ولعل الذي يتحمل ضعف الوجه الثاني مخرمة ، ويلتقي هذا الترجيح مع حكم أبي حاتم أنه الأشبه كما تقدم.

---

(١) الموضع السابق .

(٢) فتح الباري ٣٩١/١ .

(٣) التقريب (ت ١٤٩٦) .

(٤) التقريب (ت٦٩٦٩).

الحكم عليه:

الحديث من وجهه رواته ثقات، لكن في سماع خارجة بن زيد من عمه يزيد نظر، قال البخاري:"إن صح قول موسى بن عقبة: إنّ يزيد بن ثابت قتل أيام اليمامة في عهد أبي بكر، فإنّ خارجة لم يدرك يزيد"[(١)] ، وقال ابن عبد البر: "لا أحسبه سمع منه"[(٢)] ، وقال الحافظ:" وإذا مات باليمامة فرواية خارجة عنه مرسلة"[(٣)].

المطلب الخامس
حديث تطليق أم المؤمنين حفصة

قال ابن أبي حاتم[(٤)]:(وسألت أبي عن حديث رواه الحارث بن عبيد أبو قدامة،عن أبي عمران الجوني، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه طلق حفصة، ثم راجعها ...الحديث.ورواه حماد بن سلمة ، عن أبي عمران الجوني ، عن قيس بن زيد :أن النبي ﷺطلق حفصة بنت عمر تطليقة، ثم قال النبي ﷺ: أتاني جبريل فقال: راجع حفصة بنت عمر؛ فإنها صوامة قوامة ...الحديث.قال أبي: الصحيح حديث حماد، وأبو قدامة لزم الطريق).

يرويه أبو عمران الجوني ، واختلف عليه في إسناده من وجهين:

١) فمرة يروى عنه ، عن أنس ، عن النبيﷺ.

٢) ومرة يروى عنه ، عن قيس بن سعد ، عن النبيﷺ.

أما الوجه الأول:أبو عمران ، عن أنس ، عن النبيﷺ.

فذكر ابن أبي حاتم في العلل ١٠١/٤ أن الحارث بن عبيد أبي قدامة رواه عن أبي عمران الجوني هكذا – ولم أقف على من أخرج روايته فيما بين يدي من مصادر–.

أما الوجه الثاني: أبو عمران ، عن قيس بن زيد ، عن النبيﷺ.

---

(١) التاريخ الأوسط ٤٢/١.

(٢) الاستيعاب ٦٣/١١.

(٣) الإصابة ٣٤١/١٠.

(٤) علل الحديث ٤/ ١٠١ (١٢٨٦).

.

فأخرجه ابن سعد في الطبقات ٨/ ٦٧ أخبرنا يزيد بن هارون وعفان بن مسلم وعبد الصمد بن عبد الوارث وسليمان بن حرب، والحارث بن أبي أسامة في مسنده – بغية الباحث ٢/ ٩١٤ (١٠٠٠)– حدثنا عفان و (١٠٠١) حدثنا يونس بن محمد ، ومن طريقه في الموضعينأبو نعيم في الحلية ٢/ ٥٠ وفي معرفة الصحابة ٤/٢٣٢٥.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٨/ ٣٦٥ (٩٣٤) من طريق حجاج بن المنهال ، والحاكم في المستدرك ٤/ ١٦(٦٧٥٣) ، وأبو نعيم في الحلية ٢/ ٥٠ من طريق موسى بن إسماعيل **سبعتهم** عن حماد بن سلمة ، عن أبي عمران الجوني ، عن قيس بن زيد أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺطَلَّقَ حَفْصَةَ فَجَاءَ خَالَاهَا قُدَامَةُ وَعُثْمَانُ ابْنَا مَظْعُونٍ ، فَبَكَتْ وَقَالَتْ: أَمَا وَاللَّهِ مَا طَلَّقَنِي عَنْ شِبَعٍ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَجَلْبَبَتْ فَقَالَ: "إِنَّ جِبْرِيلَ قَالَ لِي: رَاجِعْ حَفْصَةَ فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ وَإِنَّهَا زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ ".

النظر في الاختلاف:

يتضح مما تقدم أنه اختلف على أبي عمران من وجهين:

أما الوجه الأول:أبو عمران ، عن أنس ، عن النبيﷺ.

فرواه عنه:

الحارث بن عبيد الأيادي ، أبو قدامة البصري .

قال أبو حاتم:"ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به" ، وقال أحمد:"مضطرب الحديث" ، وقال ابن معين :"ضعيف"، وقال النسائي:"ليس بذاك القوي" ، وقال ابن حبان:" كان ممن كثر وهمه حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا" ، وقال الساجي:" صدوق عنده مناكير" ، وقال الذهبي:"ليس بالقوي" ، وقال ابن حجر :"صدوق يخطىء"(١).وعليه فهو" ضعيف".

أما الوجه الثاني: أبو عمران ، عن قيس بن زيد ، عن النبيﷺ.

فرواه عنه:

حماد بن سلمة، ثقة ما لم يخالف، تقدم ترجمته في الموطن الأول.

(١) ينظر في : التاريخ الكبير ٦/٢٥، الجرح والتعديل ٣/٨١ ، الكامل ٢/٤٥٤ ، المجروحين ١/٢٢٤، تهذيب الكمال ٥/ ٢٥٨ ، الكاشف ١/٣٠٣ ، تهذيب التهذيب ٢/ ١٥٠، التقريب (ت٤١١٩).

الخلاصة:

يتضح جليا مما تقدم رجحان الوجه الثاني الذي رواه أبو عمران عن قيس بن زيد عن النبيﷺ ، حيث رواه عنه ثقة ، في حين أن الوجه الأول رواه عنه ضعيف .

ويلتقي هذا الترجيح مع حكم أبي حاتم أنه الصحيح ، وأن أبا قدامة لزم الطريق.

الحكم عليه:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف لأمرين:

١- لإرساله فـ "قيس بن زيد" تابعي صغير لا يصح له صحبة ، قال ابن أبي حاتم : " روى عن النبي ﷺ مرسلا،لا أعلم له صحبة" [١] ، وقال أبو نعيم:"لا يصح له صحبة، ولا رواية"[٢].

٢- لضعف قيس بن سعد قال الأزدي :"ليس بالقوي"[٣] وقال أبو نعيم :"مجهول"[٤].

المطلب السادس
خبر الشاة الميتة

قال ابن أبي حاتم[٥] :(وسألت أبي عن حديث رواه زكريا بن منظور ، قال: حدثني أبو حازم ، عن سهل بن سعد ، قال: مر رسول الله ﷺبذي الحليفة، فإذا هو بشاة ميتة، فقال النبي ﷺ:" للدنيا أهون على الله من هذه على أهلها" ، قال أبي: هذا خطأ ، رواه يعقوب الإسكندراني ، عن أبي حازم، عن عبد الله بن بولا ، عن رجل من المهاجرين، عن النبي ﷺ، وهذا أشبه، وزكريا لزم الطريق).

---

(١)الجرح والتعديل ٩٨/٧.

(٢)معرفة الصحابة ٢٣٢٥/٤.

(٣)لسان الميزان ٤٧٨/٤.

(٤)معرفة الصحابة ٢٣٢٥/٤.

(٥)٥/ ٨٤ (١٨٢٣) و ١٦١/٥ (١٨٨٤).

وقال في موطن آخر:(**وسألت أبي عن حديث زكريا بن منظور ، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد: أن النبي ﷺمر بشاة ميتة، فقال: أترون هذه هينة على أهلها؟ ... ، الحديث؟قال أبي: هذا خطأ؛ يرويه ابن أبي حازم ، ويعقوب الإسكندراني – أحدهما أو كلاهما – عن أبي حازم، عن عبد الله بن بولا، عن رجل من المهاجرين، عن النبي ﷺ؛ وهذا أشبه**).

تخريجه:

هذا الحديث يرويه أبو حازم سلمة بن دينار، واختلف عليه في إسناده من وجهين:

١) أبو حازم ، عن سهل ، عن النبيﷺ.

٢) أبو حازم ، عن عبد الله بن بولا ، عن رجل من المهاجرين ، عن النبيﷺ.

أما الوجه الأول: أبو حازم ، عن سهل بن سعد، عن النبيﷺ .

فأخرجه ابن ماجه في السنن كتاب الزهد، باب مثل الدنيا ١٣٧٦/٢(٤١١٠) ، وابن أبي الدنيا في ذم الدنيا، وفي الزهد ص٢٤ (١)، وابن أبي عاصم في الزهدص٦٣ (١٢٨) وص٦٤ (١٣١) ، والطبراني في المعجم الكبير ١٥٧/٦ (٥٨٣٨) و١٥٧/٦ (٥٨٤٠) ، والحاكم في المستدرك ٣٠٦/٤ (٧٨٤٧)، والبغوي في شرح السنة ١٤/ ٢٢٨ (٤٠٢٧) ، والبيهقي في الشعب ١٣/ ٧٩ (٩٩٨١) ، والشجري في ترتيب الأمالي الخميسية ٢/ ٢٢٩ (٢٢٣٣)**ثمانيتهم** من طرق عن زكريا بن منظور حدثني أبو حازم ، عن سهل بن سعد ، قال كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَإِذَا هُوَ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ شَائِلَةٍ بِرِجْلِهَا، فَقَالَ: "أَتُرَوْنَ هَذِهِ هَيِّنَةً عَلَى صَاحِبِهَا؟ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى صَاحِبِهَا، وَلَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا تَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، مَا سَقَى كَافِرًا مِنْهَا قَطْرَةً أَبَدًا".

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" وتعقبه الذهبي في التخليص بقوله: زكريا ضعَّفوه.

وتابع زكريا في رواية هذا الوجه عن أبي حازم كل من:

أ– عبد الحميد بن سليمان:

أخرج روايته الترمذي في السنن كتاب الزهد، باب ما جاء في هوان الدنيا ٤/ ٥٦٠ (٢٣٢٠)، والروياني في المسند ٢/ ٢١٣ (١٠٥٩)، والعقيلي في الضعفاء الكبير ٣/ ٤٦ ، وابن عدي في الكامل ٧/ ٥ ، وأبو نعيم في الحلية ٣/ ٢٥٣ ، والبيهقي في

شعب الإيمان ١٣/ ٧٩ (٩٩٨٢) ، وابن عساكر في المعجم ٨٤٠/٢ **سبعتهم** من طرق عنه به مقتصرين على الجملة الأخيرة من الحديث.

قال الترمذي: "هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه" ، وقال أبو نعيم: "هذا حديث غريب من حديث عبد الحميد بن سليمان عن أبي حازم".

ب- زمعة بن صالح:

أخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير ٦/ ١٧٨ (٥٩٢١) بنحوه مقتصراً على الجملة الأخيرة من الحديث.

ج- عبد الله بن مصعب:

أخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير ٦/ ١٥٧ (٥٨٣٨) بمثله.

د-صالح بن موسى:

أخرج روايته السلمي في طبقات الصوفية ص ٣٤٥ بنحوه مقتصراً على الجملة الأخيرة من الحديث.

أما الوجه الثاني: أبو حازم عن عبد الله بن بولا ، عن رجل من المهاجرين، عن النبي ﷺ.

فذكر أبو حاتم أن يعقوب الأسكندراني رواه عن أبي حازم هكذا ولم أقف على من أخرج روايته فيما بين يدي من مصادر.

وتابعه في الرواية في رواية هذا الوجه عن أبي حازم، عبد العزيز بن أبي حازم:

أخرج روايته ابن أبي الدنيا في ذم الدنيا ص ١٤٩ (٣٥١) حدثنا خالد بن خداش، حدثني عبد العزيز بن أبي حازم، حدثني أبي، عن عبد الله بولى، عن أبيه من أصحاب النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ، أتى جبل الأحمر فرأى شاة ميتة، فأخذها بأنفنا، فقال: " أترون هذه كريمة على أهلها"؟ قالوا: وما كرامتها؟ قال:" فوالله للدنيا أهون على الله من هذه على أهلها".

ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان ١٣/ ٨١ (٩٩٨٤)، ورواه ابن قانع في معجم الصحابة[1] ١/ ١٠٤ من طريق خالد بن خداش به.

---

(١) وقع في إسناد ابن قانع سقط ، فجاء:عن خالد بن خداش، نا عبد العزيز بن أبي حازم، عن عبد الله بن بولا، عن أبيه. فسقط "أبيه" بين عبدالعزيز وابن بولا. قال ابن حجر الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٤٦١:"ذكره ابن قانع في الموحد فصحّفه، وأخطأ في إسناده، فإن الصّواب عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن عبد اللّه بن تولا".

النظر في الاختلاف:

يتضح انه اختلف على أبي حازم من وجهين:

أما الوجه الأول: أبو حازم ، عن سهل بن سعد، عن النبيﷺ .

فرواه عنه:

١- زكريا بن يحيى بن منظور بن ثعلبة القرظي الأنصاري.

قال أبو حاتم:"ليس بالقوي ضعيف الحديث منكر الحديث يكتب حديثه" ، وضعفه أحمد بن حنبل ، وابن معين، وابن المديني، والنسائي، وقال أبو زرعة: واهي الحديث منكر الحديث" وقال البخاري:" منكر الحديث"، وقال ابن حبان :"منكر الحديث جدا يروي عن أبي حازم ما لا أصل له من حديثه"، وقال الدارقطني متروك وقال ابن حجر :"ضعيف"[(١)].والذي يظهر أنه" متروك".

٢- عبد الحميد بن سليمان الخزاعي الضرير، أبو عمر المدني.

قال أبو حاتم::"ليس بقوي" ، وقال أحمد:"ما كان أرى به بأسا" ، وقال ابن معين:" ليس بشيء" ، وقال ابن المديني :"ضعيف"، وقال أبو داود:"غير ثقة" ، وقال النسائي:" ضعيف" ، وقال في موضع آخر:"ليس بثقة" وقال الأسدي:" ضعيف" وقال وقال ابن عدي:" هو ممن يكتب حديثه" وقال الدارقطني:" ضعيف الحديث"، وقال ابن حجر ضعيف[(٢)]. وهو كما قال.

٣- زمعة بن صالح الجندي أبو وهب اليماني.

ضعفه أبو حاتم، وأحمد، وابن معين، وأبو داود، وأبو زرعة، والنسائي وابن حجر وغيرهم وقال ابن حبان:" كان رجلا صالحا يهم ولا يعلم ويخطىء ولا يفهم حتى غلب في حديثه المناكير التي يرويها عن المشاهير"[(٣)].

---

(١)ينظر في :التاريخ الكبير ٤٢٤/٣ ، الجرح والتعديل ٥٩٧/٣، الكامل ١٦/٤ ، المجروحين ٣١٤/١ ، ميزان الاعتدال ٧٥/٢ ، تهذيب الكمال ٣٦٩/٩ ، تهذيب التهذيب ٣٣٢/٣ ، التقريب(ت٢٠٢٦).

(٢)ينظر في :التاريخ الكبير ٥٣/٦ ، الجرح والتعديل ١٤/٦، الكامل ٥/٧ ، المجروحين ١٤١/٢ ، تهذيب الكمال ٤٣٥/١٦ ، تهذيب التهذيب ١١٦/٦ ، التقريب(ت٣٧٦٤).

(٣) ينظر في : التاريخ الكبير ٤٥١/٣ ، الجرح والتعديل ٦٢٤/٣، الكامل ١٩٧/٤ ، المجروحين ٣١٢/١ ، تهذيب الكمال ٣٨٦/٩ ، تهذيب التهذيب ٣٣٨/٣ ، التقريب(٢٠٣٥).

وعليه فهو "ضعيف".

٤- عبد الله بن مصعب بن ثابت بن الزبير بن العوام، أبو بكر الأسدي.

قال أبو حاتم:"شيخ"، وقال ابن معين:" كان ضعيف الحديث لم يكن عنده كتاب، إنما كان يحفظ" ، وقال الهيثمي" فيه عبد الله بن مصعب الزبيري، وهو ضعيف"(١).وعليه فهو "ضعيف".

٥- صالح بن موسى بن إسحاق بن طلحة التيمي الكوفي.

قال أبو حاتم:"ضعيف الحديث منكر الحديث جدا كثير المناكير عن الثقات" ، وقال ابن معين:"ليس بشيء" ، وقال أيضا:"صالح وإسحاق ابنا موسى ليسا بشيء ولا يكتب حديثهما" ، ، وقال البخاري:"منكر الحديث"،وقال الجوزجاني:"ضعيف الحديث" ، وقال النسائي:" لايكتب حديثه ضعيف" ، وقال في موضع آخر:"متروك الحديث" ، وقال ابن عدي:"عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب ولكن يشبه عليه ويخطئ " ،وقال ابن حبان:"كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات حتى يشهد المستمع لها أنها معمولة أو مقلوبة لا يجوز الاحتجاج به" ، وقال ابن حجر:" متروك " وعليه فأقل أحواله أنه "متروك"(٢).

أما الوجه الثاني: أبو حازم عن عبد الله بن بولا ، عن رجل من المهاجرين، عن النبي ﷺ.

فرواه عنه:

١- يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الإسْكَنْدراني.

وثقه أحمد، وابن معين، وابن حجر، وقال ابن حبان:" من الأثبات في الروايات" ولم أقف على من جرحه(٣).

---

(١) ينظر في: التاريخ الكبير ٢٢١/٥ ، الجرح والتعديل ١٧٨/٥، مجمع الزوائد ١٢٥/٨ ، ميزان الاعتدال ٥٠٥/٢ ، تعجيل المنفعة ٧٦٥/١.

(٢) ينظر في: التاريخ الكبير ٢٩١/٤ ، الجرح والتعديل ٤١٥/٤، الكامل ١٠٥/٥، المجروحين ٣٦٩/١ ، تهذيب الكمال ٩٥/١٣ ، تهذيب التهذيب ٤٠٤/٤ ، التقريب (ت٢٨٩١).

(٣) ينظر في: التاريخ الكبير ٣٩٨/٨ ، الجرح والتعديل ٢١٠/٩، مشاهير علماء الأمصار ص٣٠٣، ثقات ابن حبان ٦٤٤/٧ ، تهذيب الكمال ٣٤٨/٣٢ ، تهذيب التهذيب ٣٩١/١١ ، التقريب (ت٧٨٢٤).

وعليه فهو ثقة مجمع على توثيقه.

٢- عبد العزيز بن أبي حازم ، سلمة بن دينار المدني.

قال أبو حاتم:"صالح الحديث" ،وقال أحمد:" لم يكن يعرف بطلب الحديث إلا كتب أبيه فإنهم يقولون إنه سمعها وكان يتفقه لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه" ، وقال ابن معين:"ثقة صدوق ليس به بأس" ، وقال النسائي"ثقة" وقال مرة:"ليس به بأس"، وقال العجلي وابن نمير:"ثقة" ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر:"صدوق"[(١)].

والذي يظهر أنه كما قال الحافظ صدوق أما من أطلق القول بتوثيقه فهو من تساهله ويحمل على فقهه دون الحديث – والله أعلم-.

الخلاصة:

فعلى ضوء ما سبق في تخريج الحديث والنظر في الاختلاف وأحوال الرواة يتضح أن الوجه الأول مردود وغير معتبر به لأنه من رواية زكريا بن منظور وهو متروك وقد سلك به الجادة وكذا كل من تابعه فإنه لا يعتد بهم فهم ما بين متروك وضعيف ، في حين أن رواة الوجه الثاني أحفظ.

ويلتقي هذا مع ما رجحه أبو حاتم.

الحكم عليه:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف للجهالة في حال عبد الله بن بَولا لم أجد فيه جرحا ولا تعديلا[(٢)].

(١) ينظر في: التاريخ الكبير ٢٥/٦ ، الجرح والتعديل ٣٨٢/٥، ثقات ابن حبان ١١٧/٧ ، ميزان الاعتدال ٦٢٦/٢ ، تهذيب الكمال ١٢٠/١٨ ، تهذيب التهذيب ٣٠٣/٦ ، التقريب (ت٤٠٨٨).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير ٥٠/٥ ، الجرح والتعديل ١٣/٥، المؤتلف والمختلف ٢٥٨/١ ، توضيح المشتبه ٦٦٦/١.

المطلب السابع
حديث حشر الناس ثلاثة أفواج

قال ابن أبي حاتم[1]:(وسألت أبي عن حديث رواه الوليد بن عبد الله بن جميع، عن أبي الطفيل ، عن حذيفة بن أسيد، عن أبي ذر؛ أنه أتى مجلس بني غفار فقال: حدثني الصادق المصدوق ﷺ:" أن الناس يحشرون ثلاثة أفواج: فوجا طاعمين كاسين ، وفوجا يمشون ويسعون، وفوجا تسحبهم الملائكة على وجوههم، وتحشرهم النار" ، قالوا: قد عرفنا هؤلاء وهؤلاء، فما بال الذين يمشون ويسعون؟ قال:" تلقى الآفة على الظهر فلا يبقى ظهر، حتى إن الرجل منكم تكون الحديقة المعجبة يعطاها بذات القتب فلا يقدر عليها" قال أبي: روى هذا الحديث ابن عيينة، عن العلاء بن أبي العباس الشاعر، عن أبي الطفيل، عن حلام بن جزل، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، وهو الصحيح، ولزم الوليد بن جميع الطريق، وتابع سعد بن الصلت ابن عيينة، عن معروف ، عن أبي الطفيل، عن حلام بن جزل، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ ؛ وهو الصحيح).

وقال في موضع آخر:(وسألت أبي عن حديث رواه شريك ، عن الوليد بن جميع ، عن أبي الطفيل ، عن حذيفة بن أسيد، عن أبي ذر، عن النبي ﷺقال: يحشر الناس ثلاثة أفواج: فوج راكبين ... وذكر الحديث؟ قال أبي: حدثنا إبراهيم بن بشار، عن سفيان بن عيينة ، عن العلاء بن أبي العباس الشاعر عن أبي الطفيل، عن حلام بن جزل، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ؛ ببعض هذه القصة.قال أبي: حديث حلام أشبه).تخريجه:

الحديث مداره على ثمامة ،واختلف عليه في إسناده من وجهين:

١) فمرة يروى عنه ، عن حذيفة بن أسيد، عن أبي ذر ، عن النبي ﷺ.

٢) ومرة يروى عنه ، عن حلام بن جزل، عن أبي ذر ، عن النبي ﷺ.

---

(١) علل الحديث ٥/٥٢٨ (٢١٦٢) و ٥/٥٠١ (٢١٣٧).

أما الوجه الأول: أبو الطفيل ، عن حذيفة بن أسيد، عن أبي ذر ، عن النبي ﷺ.

فرواه ابن أَبي شيبة في المصنف ٧/ ٨٦ (٣٤٣٩٦) ، وأحمد في المسند ٣٥/ ٣٦٠ (٢١٤٥٦) ، وابن أبي الدنيا في الأهوال ص ١٨٥ (٢٣٠) ، والبزار في المسند – البحر الزخار ٩/ ٣٣٦ (٣٨٩١)– ، والنسائي في السنن ٤/ ١١٦ (٢٠٨٦) ، وفي الكبرى ٢/ ٤٨٧ (٢٢٢٤)، والطبراني في المعجم الأوسط ٨/ ٢١٤ (٨٤٣٧) ، وفي الصغير ٢/ ٢٣٣ (١٠٨٤) ، وعنه أبو نعيم في تاريخ أصبهان٢/ ٢٨٥ ، والحاكم في المستدرك ٢/ ٣٩٨ (٣٣٨٩) ، و ٤/ ٦٠٨ (٨٦٨٥) ، والبيهقي في البعث – كما في البداية والنهاية لابن كثير ١٩/ ٣٢٩– كلهم من طرق عن الوليد بن عبد الله بن جُميع القرشي، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ حُذَيْفَةَ بن أُسَيْدٍ، قال: قال أَبُو ذَرٍّ: أَيُّهَا النَّاسُ ، قُولُوا وَلَا تَخْتَلِفُوا فَإِنَّ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ حَدَّثَنِي :"أَنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَفْوَاجٍ: فَوْجٌ طَاعِمُونَ كَاسُونَ رَاكِبُونَ ، وَفَوْجٌ يَمْشُونَ وَيَسْعَوْنَ ، وَفَوْجٌ تَسْحَبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى وُجُوهِهِمْ"، قَالَ: قُلْنَا: أَمَّا هَذَانِ فَقَدْ عَرَفْنَاهُمَا ، فَمَا الَّذِينَ يَمْشُونَ وَيَسْعَوْنَ؟ قَالَ:"يُلْقِي اللَّهُ الْآفَةَ عَلَى الظَّهْرِ حَتَّى لَا يَبْقَى ظَهْرٌ حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُعْطَى الْحَدِيقَةَ الْمُعْجِبَةَ بِالشَّارِفِ ذَاتَ الْقَتَبِ فَمَا يَجِدُهَا".

قال البزار:"هذا الكلام لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلم روى حذيفة بن أسيد، عن أبي ذر إلا هذا الحديث" ، وقال الطبراني:" لم يروه عن ثابت بن الوليد إلا محمد بن بكير" ، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " ، وقال الذهبي: "على شرط مسلم ولكنه منكر".

أما الوجه الثاني: أبو الطفيل ، عن **حلام بن جزل** ، عن أبي ذر ، **عن النبي ﷺ.**

فأخرجه ابن أبي حاتم في العلل ٥/ ٥٠١ (٢١٣٧) قال أبي: حدثنا إبراهيم بن بشار، عن سفيان بن عيينة ، عن العلاء بن أبي العباس الشاعر ، عن أبي الطفيل، عن حلام بن جزل، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ وأحال بمتنه على رواية الوليد. فقال:ببعض هذه القصة.

وذكرها ابن حجر نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين ص ٣٢ ، والعراقي في التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٧٩ في رواية الصحابة، عن التابعين، عن الصحابة.

النظر في الاختلاف:

أما الوجه الأول: أبو الطفيل ، عن حذيفة بن أسيد، عن أبي ذر ، عن النبي ﷺ.

فرواه عنه:

الوليد بن عبد الله بن جميع الزهري المكي نزيل الكوفة.

قال أبو حاتم:" صالح الحديث" ، ووثقه ابن معين ، وابن سعد ، والعجلي،وقال أحمد وأبو داود وأبو زرعة:"ليس به بأس" ، وذكره العقيلي في الضعفاء وقال:"في حديثه اضطراب".وذكره ابن حبان في الضعفاء وقال:"ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به" وقال الحاكم:" لو لم يذكره مسلم لكان أولى".

وعليه فالذي يظهر أن التوسط في حاله هو الصواب وأنه صدوق حسن الحديث كما اختاره الحافظ(١).

أما الوجه الثاني: أبو الطفيل ، عن حلام بن جزل ، عن أبي ذر ، عن النبي ﷺ.

فرواه عنه:

العلاء بن أبي العباس الشاعر المكى.

قال أبو حاتم:" هو من عتق الشيعة "، وأثنى عليه ابن عيينة ، ووثقه ابن معين وأحمد والعجلي وابن شاهين ، وقال يعقوب بن سفيان: "لا بأس به، يتشيَّع" وقال الأزدي: "شيعي غالٍ"وذكره ابن حِبَّان في "الثقات" (٢) ، وعليه فهو ثقة شيعي .

الخلاصة:

يتضح مما تقدم رجحان الوجه الثاني أبو الطفيل ، عن حلام بن جزل ، عن أبي ذر ، عن النبي ﷺ ، حيث رواه عنه ثقة، بخلاف الوجه الآخر فلم يروه عن أبي الطفيل إلا راو واحد لا يرتقي إلى درجة الثقة وقد تفرد به وهو ممن لا يقبل تفرده كما نص على ذلك ابن حبان:" ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به".

---

(١) ينظر في: تهذيب الكمال ٣٥/٣١، تهذيب التهذيب ١٣٨/١١، التقريب (٧٤٣٢) .

(٢) ينظر في:تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ت٥٨٤)، التاريخ الكبير ٥١٣/٦، الجرح والتعديل ٣٥٦/٦، ثقات العجلي (ت١١٦٨)، تاريخ أسماء الثقات (ت١٠٤٦)، تاريخ الإسلام ٧٠٥/٣، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ٤٢٨/٧.

ويلتقي هذا الترجيح مع حكم أبو حاتم بأنه الصحيح، وأن الوليد بن جميع لزم الطريق.

الحكم عليه:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف للجهالة في حال "حلام بن جزل" فقد ترجم له ابن أبي حاتم[1] ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ، وقال الطبري:" أن حلاما الغفاري مجهول غير معروف في نقلة الآثار، ولا يجوز الاحتجاج بمجهول في الدين"[2].

المطلب الثامن
حديث إذا أحب أخاه فليعلمه

قال ابن أبي حاتم[3]:وسألت أبي عن حديث رواه المبارك بن فضالة ، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺأنه قال:" إذا أحب الرجل أخاه فليعلمه" ، قال أبي: ورواه حماد ابن سلمة ،عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة الضبعي، عن رجل حدثه عن النبي ﷺ، مرسل .قال أبي: هذا أشبه، وهو الصحيح، وذاك لزم الطريق.

تخريجه:

الحديث يرويه ثابت ، واختلف عليه في إسناده من ستة أوجه:

١) ثابت ، عن أنس ، عن النبيﷺ.

٢) ثابت ، حبيب بن سبيعة ، عن رجل ، عن النبيﷺ.

٣) ثابت ، عن حبيب بن سبيعة ، عن الحارث ، أن رجلا كان عند النبيﷺ.

٤) ثابت ، عن ابن سبيعة ، عن الحارث ، قال: مر رجل بالنبيﷺ.

٥) ثابت ، عن حبيب بن سبيعة ، عن الحارث ، عن رجل ، عن النبيﷺ.

٦) ثابت ، عن سبيعة بن حبيب ، عن النبيﷺ.

أما الوجه الأول: ثابت،عن أنس ، عن النبيﷺ.

فأخرجه ابن الجعد في المسند ص٤٦٣ (٣١٩٣) ، وأحمد في المسند ١٩/ ٤٩٤ (١٢٥١٤)و٢٠/ ٤٥ (١٢٥٩٠)، وأبو داود في السنن ٤/ ٣٣٣ (٥١٢٥) ، وابن

(١) الجرح والتعديل ٣٠٨/١ .

(٢) تهذيب الآثار مسند علي ١٥٩/٣ .

(٣)علل الحديث ٦٥٦/٥ (٢٢٣٧).

شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال ص ١٤٤ (٥٠٠)، وابن السني في عمل اليوم والليلة ص١٦٢ (١٩٨)، والحاكم في المستدرك ٤/ ١٨٩ (٧٣٢١)، وابن الآبَنُوْسِيِّ في مشيخته ١/ ٩٠ (٢٩) ، والبيهقي في الآداب ص٧٢ (١٧٨)وفي شعب الإيمان ٣٢١/١١ (٨٥٩٣)**كلهم** من طرق عن مُبَارك، عن ثابت، عن أنس، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُحِبُّ فُلَانًا فِي اللَّهِ قَالَ: "فَأَخْبَرْتَهُ"؟ قَالَ: لَا ، قَالَ: "فَأَخْبِرْهُ " فَلَقِيَهُ ، فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّكَ فِي اللَّهِ جَلَّ ، فَقَالَ لَهُ: أَحَبَّكَ اللَّهُ الَّذِي أَحْبَبْتَنِي لَهُ.

قال الحاكم:"هذا حديث صحيح الإسناد" ، ووافقه الذهبي.

وتابع المبارك في رواية هذا الوجه عن ثابت:

١- عبد الله بن الزبير:

أخرج روايته أبو يعلى في المسند ٦/ ١٦٢ (٣٤٤٢)بنحوه.

٢- عمارة بن زاذان الصيدلاني:

أخرج روايته ابن أبي الدنيا في الإخوان ص١٢٣ (٧١)بنحوه.

٣- الحسين بن واقد:

أخرج روايته أحمد في المسند ١٩/ ٤١٨ (١٢٤٣٠) حدثنا زيد بن الحباب ، ومن طريقه الضياء في الأحاديث المختارة ٥/ ١٨(١٦١٩)، ورواه النسائي في السنن الكبرى ٩/ ٧٩ (٩٩٣٩)، وابن حبان في صحيحه –الإحسان- ٢/ ٣٣٠ (٥٧١)، والضياء في الأحاديث المختارة ٥/ ١٧ (١٦١٨)**ثلاثتهم** من طريق علي بن الحسين بن واقد.**كلاهما (زيد ، وعلي)** حدثنا حسين بن واقد به.

٤- حماد بن سلمة:

أخرج روايته أحمد في المسند ٢١/ ١٦٩ (١٣٥٣٥)حدثنا مؤمل، حدثنا حماد به ، ومن طريقه الضياء في الأحاديث المختارة ٥/ ٧٨ (١٧٠٣).

أما الوجه الثاني: ثابت ، عن حبيب بن سبيعة ، عن رجل ، عن النبيﷺ.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير٢/٣١٨ تعليقاً عن موسى بن إسماعيل ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن حبيب بن سبيعة ، عن رجل حدثه: أَنَّهُ كَانَ إِلَى جَنْبِ النَّبِيِّ ﷺفَمَرَ بِهِ رَجُلٌ فَقَالَ رَجُلٌ إِنِّي لأُحِبُّهُ فِي اللَّهِ قَالَ:"قُمْ فَأَعْلِمْهُ" .

وذكره المزي في تحفة الأشراف ٣/١٠ (٣٢٨٣) عن موسى بن إسماعيل به

أما الوجه الثالث: ثابت ، عن حبيب بن سبيعة ، عن الحارث ، أن رجلا كان عند النبيﷺ.

فأخرجه عبد بن حميد في مسنده – المنتخب- ١/ ٣٥٩ (٤٤٣) ، والنسائي في السنن الكبرى ٩/ ٧٩ (٩٩٤٠)[١] أخبرني إبراهيم بن يعقوب **كلاهما** أخبرنا الحسن بن موسى، ثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن حبيب بن سبيعة الضبعي، عن الحارث، أن رجلا كان جالسا عند النَّبِيَّ ﷺفَمَرَّ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُحِبُّهُ فِي اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَوَمَا أعلمتَهُ ذَلِكَ "؟ قَالَ: لَا. قَالَ: "فَاذْهَبْ فَأَعْلِمْهُ". قَالَ: فَذَهَبَ فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّكَ فِي اللَّهِ، فَقَالَ: أحبك الذي أحببتني له.

أما الوجه الرابع: ثابت ، عن ابن سبيعة ، عن الحارث قال: مر رجل بالنبيﷺ.

فأخرجه البخاري في التاريخ الكبير٢/٣١٨ تعليقاً عن يحي بن موسى ، حدثنا ابن إسحاق، حدثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت البناني ، عن ابن سبيعة ، عن الحارث قال: مر رجل بالنبيﷺ.- نحوه

وذكره المزي في تحفة الأشراف ٣/ ١٠ (٣٢٨٣) فقال:"ورواه يحيى بن موسى ، عن أحمد بن إسحاق ، عن حماد ، عن ثابت ، عن ابن سبيعة – ولم يسمه – ، عن الحارث".

أما الوجه الخامس: ثابت ، عن حبيب بن سبيعة ، عن الحارث ، عن رجل ، عن النبيﷺ.

فأخرجه البخاري في التاريخ الكبير٢/٣١٨ تعليقاً عن إسحاق بن راهويه ، ثنا سليمان بن حرب قال: ثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن حبيب بن سبيعة الضبعي، عن الحارث عن رجل حدثه سمع النبيﷺ.

والنسائي في السنن الكبرى للنسائي ٩/ ٧٩ (٩٩٤١) أخبرني إبراهيم بن يعقوب ، حدثنا الحجاج[٢]، حدثنا حماد بن سلمة به.

---

(١)وقع عنده:"حبيب بن أبي سبيعة"والتصويب في أسد الغابة ١/٦٤٧ وقد ذكره من طريق الحسن بن موسى.

(٢)جاء عند المزي في تحفة الأشراف ٣/ ١٠(٣٢٨٣) التصريح بأنه ابن المنهال فقال عن حجاج- هو ابن منهال -.

وذكر ابن الأثير في أسد الغابة ٦٤٧/١: أن ابن عائشة وعفان روياه عن حماد هكذا – ولم أقف على من أخرج روايتيهما فيما بين يدي من مصادر.
قال النسائي:" وهذا الصواب عندنا، وحديث حسين بن واقد خطأ، وحماد بن سلمة أثبت، والله أعلم، بحديث ثابت من حسين بن واقد، والله أعلم وقع عند النسائي حبيب بن أبي سبيعة" .

أما الوجه السادس: ثابت ، عن سبيعة بن حبيب ، عن النبيﷺ.
فأخرجه البخاري في التاريخ الكبير٣١٩/٢ تعليقاً عن بشر ، وابن أبي الدنيا في الإخوان ص ١٢٢ (٧٠) حدثنا أحمد بن جميل **كلاهما** أخبرنا عبد الله بن المبارك، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن سبيعة بن حبيب ، أن رجلا أتى النَّبِيَّ ﷺفَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: إِنِّي لَأُحِبُّهُ فِي اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيَّ ﷺ:" وَهَلْ أَعْلَمْتَهُ"؟ قَالَ: لَا قَالَ: "فَقُمْ فَأَعْلِمْهُ" ، فَقَامَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا فُلَانُ إِنِّي أُحِبُّكَ فِي اللَّهِ، قَالَ: أَحَبَّكَ الَّذِي أَحْبَبْتَنِي فِيهِ .
النظر في الاختلاف:
يتضح مما تقدم أنه اختلف على ثابت من ستة أوجه:
أما الوجه الأول: ثابت، عن أنس ، عن النبيﷺ.
فرواه عنه:
١- المبارك بن فَضَالة ، أبو فضالة البصري.
قال أبو حاتم:"هو أحب إلي من الربيع بن صبيح" – وقال في الربيع :"لا بأس به، رجل صالح"(١) – ووثقه ابن معين ، وقال أبو زرعة:"يدلس كثيرا فإذا قال حدثنا فهو ثقة" ، وقال أبو داود:"إذا قال حدثنا فهو ثبت وكان يدلس" ، وقال مرة :"كان شديد التدليس" ، وقال ابن المديني:" هو صالح وسط" ، وقال الساجي:"كان صدوقا مسلما خيارا وكان من النساك ولم يكن بالحافظ فيه ضعف"، وقال العجلي:" لا بأس به".
وقال ابن معين في رواية:"ضعيف الحديث" ، وقال ابن سعد:"كان فيه ضعف" ، وقال أحمد:" ليس هو بذاك" ، وقال النسائي:" ضعيف" ، وقال ابن حبان:"كان يخطئ" ، وقال الدارقطني:" لين كثير الخطأ يعتبر به". وقال ابن حجر:" صدوق يدلس ويسوي"

(١)الجرح والتعديل ٤٦٥/٣.

، وعده في أهل المرتبة الثالثة من المدلسين الذين لا يقبل من حديثهم إلا ما صرح فيه السماع[(١)]، وهو كما قال.

٢- عبد الله بن الزبير بن معبد الباهلي.

قال أبو حاتم :"لا يعرف، مجهول" وقال ابن حجر:"مقبول"[(٢)]. وعليه فهو مجهول.

٣- الحسين بن واقد المروزي، أبو عبد الله القاضي.

وثقه ابن معين ، وقال أحمد أبو زرعة وأبو داود والنسائي:" ليس به بأس".

وقال أحمد في رواية:"ليس بذاك وأنكر حديثه" ، وقال مرة:"في أحاديثه زيادة ما أدري أي شيء هي ونفض يده" ، وقال ابن حبان:"كان من خيار الناس وربما أخطأ في الروايات" ، وقال الساجي:"فيه نظروهو صدوق يهم" ، وقال الحافظ ابن حجر:"ثقة له أوهام"[(٣)].

والذي يظهر لي أنه لا يرتق إلى مرتبة الثقة لكثرة أوهامه فهو صدوق له أوهام.

وروايته ضعيفة من جهة الراويين عنه زيد بن الحباب أبو الحسين العكلي "صدوق يخطىء"[(٤)]، وعلي بن الحسين بن واقد المروزي "صدوق يهم"[(٥)].

٤- حماد بن سلمة البصري ، ثقة ما لم يخالف ، تقدم في الموطن الأول.

وقد اختلف عليه أيضا في هذا الحديث:فروى كل الأوجه:

أما روايته الأولى: ثابت ، عن أنس ، عن النبيﷺ.

فرواها عنه: مؤمل بن إسماعيل القرشي العدوي،أبو عبد الرحمن البصري.

---

(١)ينظر في: التاريخ الكبير ٤٢٦/٧ ، الجرح والتعديل ٣٣٨/٨، الكامل ٢٣/٨ ، ثقات ابن حبان ٥٠١/٧ ، تهذيب الكمال ١٨٠/٢٧ ، تهذيب التهذيب ٢٧/١٠ ، التقريب (ت٦٤٦٤) ، تعريف أهل التقديس (ت٩٣).

(٢) ينظر في: الجرح والتعديل ٥٦/٥، تهذيب الكمال ٥١٦/١٤ ، تهذيب التهذيب ٢١٦/٥ ، التقريب (ت٣٣٢١) ، لسان الميزان ٢٦٢/٧.

(٣) ينظر في:التاريخ الكبير ٣٨٩/٢ ، الجرح والتعديل ٦٦/٣، ثقات ابن حبان ٢٠٩/٦ ، تهذيب الكمال ٤٩١/٦ ، تهذيب التهذيب ٣٧٣/٢ ، التقريب (ت١٣٥٨).

(٤)التقريب(ت٢١٢٤).

(٥)التقريب (ت٤٧١٧).

قال أبو حاتم:" صدوق، شديد في السنة كثير الخطأ يكتب حديثه" ، وقال البخاري:"منكر الحديث" ، وقال ابن سعد:" ثقة كثير الغلط" ، وقال يعقوب بن سفيان:"أن حديثه لا يشبه حديث أصحابه وقد يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه فإنه يروي المناكير عن ثقات شيوخه وهذا أشد فلو كانت هذه المناكير عن الضعفاء لكنا نجعل له عذرا" ، وقال الساجي:"صدوق كثير الخطأ وله أوهام يطول ذكرها" ، وقال ابن نصر المروزي:" المؤمل إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف ويثبت فيه لأنه كان سيء الحفظ كثير الغلط"[(١)].

وعليه فهو "ضعيف لسوء حفظه وكثرة خطئه"أما من وثقه فيحمل على العدالة وقوته في الحق كما يدل عليه قول أبي حاتم حيث قال:"صدوق شديد في السنة،كثير الخطأ".
أما روايته الثانية: ثابت ، حبيب بن سبيعة ، عن رجل ، عن النبيﷺ.

فرواها عنه:موسى بن إسماعيل المِنْقَري ، أبو سلمة التَبُوْذَكي.
وقال أبو حاتم:"ثقة ، لا أعلم أحدا ممن أدركناه أحسن حديثا من أبي سلمة" ،وقال ابن معين:" ثقة مأمون" ، وقال ابن سعد:" كان ثقة كثير الحديث" ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال:" كان من المتقنين" ، وقال العجلي:" بصري ثقة" ، وقال ابن حجر:" ثقة ثبت"[(٢)]. وهو كما قال.
أما روايته الثالثة: ثابت ، عن حبيب بن سبيعة ، عن الحارث ، أن رجلا كان عند النبيﷺ.
فرواها عنه:الحسن بن موسى الأشيب.

(١) ينظر في:التاريخ الكبير ٤٩/٨ ، الجرح والتعديل ٣٧٤/٨، ثقات ابن حبان ١٨٧/٩،تهذيب الكمال١٧٦/٢٩،تهذيب التهذيب ٣٣٩/١٠، لسان الميزان ٤٠٦/٧ ، التقريب(ت٧٠٢٩).
(٢) ينظر في: التاريخ الكبير ٢٨٠/٧ ، الجرح والتعديل ١٣٦/٨، الكامل ٢٣/٨ ، ثقات ابن حبان ١٦٠/٩ ، تهذيب الكمال ٢١/٢٩ ، تهذيب التهذيب ٢٩٦/١٠ ، التقريب (ت٦٩٤٣).

قال أبو حاتم:"صدوق" ، وقال أحمد:"من متثبتي أهل بغداد" ، وقال ابن معين:"ثقة" ، وذكره ابن حبان في الثقات. وذكره مسلم في رجال شعبة الثقات في الطبقة الثالثة. وقال ابن حجر:" ثقة"(١). وهو كما قال.

أما روايته الرابعة: ثابت ، عن ابن سبيعة ، عن الحارث ، قال: مر رجل بالنبيﷺ.

فرواها عنه:أحمد بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي أبو إسحاق البصري

وثقه أبو حاتم،وابن سعد ،ويعقوب بن شيبة ، وأبو زرعة ، والنسائي وابن حجر(٢).وعليه فهو ثقة.

أما روايته الخامسة: ثابت ، عن حبيب بن سبيعة ، عن الحارث ، عن رجل ، عن النبيﷺ.

فرواها عنه:

أ- سليمان بن حرب الأزدي الواشحي، أبو أيوب البصري.

قال أبو حاتم:"إمام من الأئمة كان لا يدلس ويتكلم في الرجال وفي الفقه وليس بدون عفان ولعله أكثر منه، وقد ظهر من حديثه نحو عشرة آلاف ما رأيت في يده كتابا قط، وهو أحب إلي من أبي سلمة التبوذكي في حماد بن سلمة وفي كل شئ" ، وقال ابن سعد:" كان ثقة كثير الحديث" ، وقال يعقوب بن شيبة :" كان ثقة ثبتا صاحب حفظ" ، وقال النسائي:" ثقة مأمون" وقال ابن خراش:" كان ثقة" ، وقال ابن حجر:"ثقة إمام حافظ"(٣).وهو كما قال.

ب- حجاج بن المنهال الأنماطي ،أبو محمد البصري.

---

(١) ينظر في: التاريخ الكبير ٣٠٦/٢ ، الجرح والتعديل ٣٨/٣، ثقات ابن حبان ١٧٠/٨ ، تهذيب الكمال ٣٢٨/٦ ، تهذيب التهذيب ٣٢٣/٢ ، التقريب (ت١٢٨٨).

(٢) ينظر في: التاريخ الكبير ١/٢ ، الجرح والتعديل ٤٠/٢، تهذيب الكمال ٢٦٣/١ ، تهذيب التهذيب ١٤/١ ، التقريب (ت٧).

(٣) ينظر في: التاريخ الكبير ٨/٤ ، الجرح والتعديل ١٠٨/٤، ثقات ابن حبان ٢٧٦/٨ ، تهذيب الكمال ٣٨٤/١١ ، تهذيب التهذيب ١٨٠/٤ ، التقريب (ت٢٥٤٥).

وثقه أبو حاتم،وابن سعد ، وأحمد ، والعجلي،والنسائي،وابن حجر[1]. وعليه فهو ثقة مجمع على توثيقه.

ج- عبيد الله بن محمد بن حفص القرشي ، المعروف بابن عائشة ، أبو عبد الرحمن البصري.

قال أبو حاتم:" صدوق ثقة روى عنه أحمد بن حنبل وكان عنده عن حماد بن سلمة تسعة آلاف حديث" ، وقال أحمد:"صدوق في الحديث" ،وبمثله قال أبو داود، وقال ابن خراش:"صدوق" ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر:"ثقة" [2].والذي يظهر أنه صدوق فالأكثر على ذلك.

د- عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفار البصري.

قال أبو حاتم:"ثقة متقن متين"، ووثقه ابن سعد،وابن معين ،وابن المديني وغيرهم وقال ابن حجر" ثقة ثبت "[3]. وهو كما قال.

أما روايته السادسة: ثابت ، عن سبيعة بن حبيب ، عن النبيﷺ.

فرواها عنه: عبد الله بن المبارك المروزي الحنظلي.

قال أبو حاتم:" ثقة إمام" ، وقال أحمد:" وكان ثقة مأمونا حجة كثير الحديث"، وقال ابن معين:" كان كيسا متثبتا ثقة وكان عالما صحيح الحديث" ، وقال الحاكم:" هو إمام عصره في الآفاق وأولاهم بذلك علما وزهدا وشجاعة وسخاء" ، وقال ابن حجر:"ثقة ثبت عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير" [4]. وعليه فهو ثقة مجمع على توثيقه.

وبعد هذا العرض للروايات التي اختلف فيها على حماد بن سلمة:

يمكن القول أن الرواية الأولى غير راجحة لأنها من رواية ضعيف.

---

(١) ينظر في:التاريخ الكبير ٣٨٠/٢ ، الجرح والتعديل ١٦٧/٣ ، تهذيب الكمال ٤٥٧/٥ ، تهذيب التهذيب ٢٠٧/٢ ، التقريب (ت١١٣٧).

(٢) ينظر في:التاريخ الكبير ٤٠٠/٥ ، الجرح والتعديل ٣٣٥/٥ ، تهذيب الكمال ١٤٧/١٩ ، تهذيب التهذيب ٤٥/٧ ، التقريب (ت٤٣٣٤).

(٣) ينظر في:التاريخ الكبير ٧٢/٧ ، الجرح والتعديل ٣٠/٧ ، تهذيب الكمال ١٦٠/٢٠ ، تهذيب التهذيب ٢٠٥/٧ ، التقريب (ت٤٦٢٥).

(٤) ينظر في: التاريخ الكبير ٢١٢/٥ ، الجرح والتعديل ١٨١/٥ ، تهذيب الكمال ٥/١٦ ، تهذيب التهذيب ٣٣٤/٥ ، التقريب (ت٣٥٧٠).

وكذا الرواية السادسة غير محفوظة ،وهي وإن كانت من رواية ثقة لكن يمكن الحمل فيها على من دونه ، ولذا قال ابن حبان:"من قال سبيعة بن حبيب الضبعي فقد وهم"[1] .

أما الرواية الثانية فأنه لا تعارض بينها وبين الروايتين الثالثة والرابعة ، وذلك بالقول أنهم يرجعون في حقيقة الأمر إلى وجه واحد غاية ما فيه أن المبهم في الرواية الثانية وضحته الروايتان الأخريان وأنه الحارث.

وكذا الرواية الرابعة لا تتعارض بين الروايتين الثانية والثالثة فمرة سماه حبيب بن سبيعة ومرة نسبه إلى أبيه فقال ابن سبيعة.

فالكلام إذاً بين روايتين عن حماد:

الثالث: ثابت ، عن حبيب بن سبيعة ، عن الحارث ، أن رجلا كان عند النبيﷺ.

والخامس: ثابت ، عن حبيب بن سبيعة ، عن الحارث ، عن رجل ، عن النبيﷺ.

والذي يظهر لي أنهما في حقيقة الأمر يرجعان إلى وجه واحد.

أما الوجه الثاني: ثابت عن حبيب بن سبيعة عن رجل عن النبيﷺ.

فرواه عنه:

حماد بن سلمة، تقدم بيان حاله والكلام علي روايته هذه وأنها وأنها ترجع في حقيقة الأمر إلى الوجه الثالث.

أما الوجه الثالث: ثابت ، عن حبيب بن سبيعة ، عن الحارث أن رجلا كان عند النبيﷺ.

حماد بن سلمة، تقدم بيان حاله والكلام علي روايته هذه، وأنها محفوظ عنه.

أما الوجه الرابع: ثابت ، عن ابن سبيعة ، عن الحارث ، قال: مر رجل بالنبيﷺ.

حماد بن سلمة، تقدم بيان حاله والكلام علي روايته هذه وأنها داخلة في الوجه الثالث.

أما الوجه الخامس: ثابت ، عن حبيب بن سبيعة ، عن الحارث ، عن رجل ، عن النبيﷺ.

حماد بن سلمة، تقدم بيان حاله والكلام على روايته هذه وأنها محفوظة عنه

أما الوجه السادس: ثابت ، عن سبيعة بن حبيب ، عن النبيﷺ.

حماد بن سلمة، تقدم بيان حاله والكلام علي روايته هذه وأنها غير محفوظ عنه.

---

(١)ثقات ابن حبان ٤/١٤٠.

الخلاصة:

فعلى ضوء ما تقدم في تخريج الحديث وفي النظر في الاختلاف وفي أحوال الرواة يتضح جليا رجحان الوجه الثالث والخامس وأنهما يرجعان إلى وجه واحد .

ويلتقي هذا الترجيح مع حكم عدد من العلماء بذلك:

١- قال أبو حاتم:"هذا أشبه، وهو الصحيح"(١).

٢- وقال الدارقطني:"والقول قول حماد"(٢).

٣- وقال النسائي:"وهذا الصواب عندنا، وحديث حسين بن واقد خطأ، وحماد بن سلمة أثبت بحديث ثابت من حسين بن واقد"(٣).

٤- وقال أبو نعيم:"ورواه المبارك بن فضالة، وحسين بن واقد، وعبد الله بن الزبير، وعمارة بن زاذان، عن ثابت، عن أنس، وهو وهم، وحديث حماد بن سلمة أشهر وأثبت"(٤).

٥- وقال ابن رجب:"هكذا رواه حماد بن سلمة، وهو أحفظ أصحاب ثابت، وأثبتهم في حديثه، كما سبق. وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ الرواة عن ثابت كمبارك بن فضالة، وحسين بن واقد، ونحوهما، فرووه عن ثابت، عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم"(٥) .

الحكم عليه:

الحديث من وجهه الراجح ضعيف للجهالة في الرجل الذي حدث الحارث.

---

(١)علل الحديث ٥/٦٥٧.

(٢)علل الدارقطني ١٢/٢٤.

(٣)السنن الكبرى ٩/٧٩.

(٤)معرفة الصحابة ٢/٨٠٨.

(٥)شرح علل الترمذي ٢/٨٤١.

المطلب التاسع
حديث حسن الخلق من كمال الإيمان

قال ابن أبي حاتم[1]:وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن إسحاق ، عن الحارث بن عبد الرحيم بن أبي ذباب، عن أبي سلمة ، عن عائشة، عن النبي ﷺ:" أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا".ورواه محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺقال أبي: حديث الحارث أشبه، ومحمد بن عمرو لزم الطريق.

تخريجه:

ذكر ابن أبي حاتم الاختلاف الحاصل على أبي سلمة وجعله من وجهين،وقد وقفت على وجه ثالث لم يشر إليه وهو الوجه الثالث الذي أذكره هنا.

الحديث يرويه أبو سلمة ، واختلف عليه في إسناده من ثلاثة أوجه:

١) أبو سلمة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ .

٢)أبو سلمة ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .

٣) أبو سلمة ، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ .

أما الوجه الأول: أبو سلمة ، عن عائشة، عن النبي ﷺ .

فأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٢/٢٧٢ ، وابن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة ١/ ٤٤٢ (٤٥٥)، والخرائطي في مكارم الأخلاق ص٣٧(٤٩)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان ٣/ ٥ ، والبيهقي في شعب الإيمان١٠/٣٥٥ (٧٦١٤) **خمستهم** من طرق عن محمد بن إسحاق ، عن الحارث بن عبد الرحمن ، عن أبي سلمة ، عن عائشة قالت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺيَقُولُ: "أَكْمَلُكُمْ إِيمَانًا أَحْسَنُكُمْ خُلُقًا".

أما الوجه الثاني: أبو سلمة ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .

فأخرجه مسدد في المسند –كما في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ٤/ ٦٥ (٣١٨٠) – ثنا يحيى بن سعيد، وابن أبي شيبة في المصنف ٦/ ١٦٥ (٣٠٣٦٩)، وفي

(١) علل الحديث٦/ ٣٥ (٢٢٩٦) ..

الإيمان ص٢٠(١٧) حدثنا محمد بن بشر ، وفي الإيمان ص٢١(١٨) حدثنا حفص بن غياث ، وأحمد في المسند ١٢/ ٣٦٤ (٧٤٠٢) حدثنا ابن إدريس و ١٦/ ١١٤ (١٠١٠٦) حدثنا يحيى بن سعيد، وعنه أبو داود في السنن ٤/ ٢٢٠ (٤٦٨٢) ، وأخرجه هشام بن عمار في جزء حديثه ص٢٠٠(٩٥) حدثنا سعيد بن عامر، والترمذي في السنن ٢/ ٤٥٧ (١١٦٢) من طريق عبدة بن سليمان، وابن أبي الدنيا في النفقة على العيال ٢/ ٦٥٨ (٤٧١) من طريق عبد الله بن إدريس، و ٢/ ٦٦٦ (٤٧٩) من طريق هارون بن علي، والحارث في مسنده – بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ٢/ ٨١٦ (٨٤٨) حدثنا سعيد بن عامر ، والبزار في المسند – البحر الزخار ١٤/ ٣١٠ (٧٩٤٥) – من طريق عبد الوهاب ، وابن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة ١/ ٤٤١(٤٥٢) من طريق يزيد بن زريع، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١١/ ٢٦١ (٤٤٣١) من طريق عبد الوهاب بن عطاء، والخرائطي في مكارم الأخلاق ص٣١(٢١) من طريق يزيد بن هارون ، والبيهقي في شعب الإيمان ١/ ١٢٨ (٢٧) و١٠/ ٣٥٤ (٧٦١٢) من طريق يعلى بن عبيد. **جميعهم** عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رَسُولُ اللهِ ﷺ:" أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا، أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخِيَارُهُمْ خِيَارُهُمْ لِنِسَائِهِمْ " هذا لفظ مسدد ، وبعضهم ذكره مختصرا على شطره الأول. قال الترمذي:"حديث أبي هريرة هذا حديث حسن صحيح".

قد ورد في مصادر أخرى لا حاجة لتتبعها

وتابع محمد بن عمرو في رواية هذا الوجه عن أبي سلمة :

حصين السلمي ، أخرج روايته الطبراني في المعجم الأوسط ٤/ ٣٥٦ (٤٤٢٠) حدثنا عبد الله بن العباس الطيالسي ، نا عبد الرحيم بن محمد بن زياد السكوني، نا عباد بن العوام، عن حصين، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا، وخيركم خيركم لأهله" وقال: لم يرو هذين الحديثين، عن حصين إلا عباد بن العوام، تفرد بهما: عبد الرحيم بن محمد السكوني "

أما الوجه الثالث: أبو سلمة ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ .

فأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٤/ ٣٥٦ (٤٤٢٢)، وفي المعجم الصغير ١/ ٣٦٢ (٦٠٥) ، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان ٢/ ٢٨ ، والبيهقي في شعب الإيمان ١٠/ ٣٥٦ (٧٦١٦) **ثلاثتهم** من طريق يعقوب بن أبي عباد القلزمي ،نا محمد بن

عيينة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحَاسِنُهُمْ أَخْلَاقًا ، الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا ، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ ، وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَأْلَفُ وَلَا يُؤْلَفُ» قال الطبراني:" لَمْ يَرْوِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُيَيْنَةَ أَخِي سُفْيَانَ إِلَّا يَعْقُوبُ تفرد به يعقوب بهذا الإسناد".

النظر في الاختلاف:

يتضح مما تقدم أنه اختلف على أبي سلمة من ثلاثة أوجه:

أما الوجه الأول: أبو سلمة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ .

فرواه عنه:

الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن أبي ذباب الدوسي المدني.

قال أبو حاتم:"ليس بالقوي يكتب حديثه" ، وقال أبو زرعة:"ليس به بأس" ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال:"كان من المتقنين" ، وقال الساجي:"حدث عنه أهل المدينة ولم يحدث عنه مالك" ، وقال الذهبي:"ثقة" ، وقال ابن حجر:"صدوق يهم"(١).والذي يظهر أن التوسط في حاله هو الصواب فهو "صدوق له أوهام".

أما الوجه الثاني: أبو سلمة عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .

فرواه عنه:

١-محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي ، أبو عبد الله المدني.

اختلف فيه العلماء بين موثق ومُضعف:

فممن عدله أبو حاتم فقال" صالح الحديث يكتب حديثه" ، ووثقه ابن معين في رواية ، والنسائي ، وقال ابن المبارك :"لم يكن به بأس" ، وقال ابن القطان :"رجل صالح ، ليس بأحفظ الناس للحديث" ، وقال ابن عدي :"أرجو أنه لا بأس به" ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال :"يخطئ" ، وقال الذهبي :"حسن الحديث" وقال ابن حجر :"صدوق له أوهام".

أما من ضعفه : فقال ابن سعد:"كان كثير الحديث يستضعف" ، وقال ابن معين :"مازال الناس يتوقون حديثه، قيل له : وما علة ذلك ؟ قال : كان يحدث مرة عن أبي

(١) ينظر في: التاريخ الكبير ٢٧١/٢ ، الجرح والتعديل ٧٩/٣، مشاهير علماء الأمصار ص٢٠٨ ، تهذيب الكمال ٢٥٣/٥ ، تهذيب التهذيب ١٤٨/٢ ، التقريب (ت١٠٣٠).

سلمة بالشيء من روايته ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة"، وقال الجوزجاني :"ليس بقوي الحديث ، ويشتهى حديثه"(١).

وعليه فالذي يظهر لي أنه كما قال الحافظ "صدوق له أوهام " وإنما أنزل إلى هذه الدرجة لما وقع فيه من الخطأ ، وأما قول ابن معين السابق ، ففيه بُعدٌ وخلاف الواقع ، فقد حدث عن محمد جلة الثقات الأثبات كشعبة ومالك والثوري وابن عيينة وغيرهم ، ولذا قال السمعاني :"من أجلة العلماء ، ومن قراء المدينة ومتقنيهم ... وقد روى عنه جماعة من الثقات المتقنين " ، أما ما رواه عن شيخه مرة مسندا ومرة مرسلا فليس مما يقدح فيه لأن الراوي قد ينشط فيرسل وقد يرسله اختصارا حال الفتوى أو الوعظ أو نحو ذلك .

وقد اختلف عنه في هذا الحديث :

أ-فمرة يروى عنه هكذا.

ب-ومرة يروى عنه عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ.

أما روايته الأولى فرواها جمع من أصحابه الثقات الأثبات ، في حين أن روايته الثانية تفرد بها عنه محمد بن عيينة الهلالي، قال أبو حاتم الرازي:" لا يحتج بحديثه يأتي بالمناكير"(٢).

وكما هو واضح فإن أرجح الروايتين عن ابن علقمة هي الأولى.

٢- حصين بن عبد الرحمن السلمي ، أبو الهذيل الكوفي .

قال أبو حاتم :"ثقة في الحديث، وفي آخر عمره ساء حفظه" ، ووثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة والعجلي، إلا أنه طعن فيه بتغير حفظه في الآخر، فمن سمع منه قبل تغيره فحديثه عنه صحيح ، ومن سمع منه بعد ذلك فحديثه ضعيف ، وممن سمع قبل تغيره:

(١) ينظر في: التاريخ الكبير ١٩١/١ ، الجرح والتعديل ٣١/٨، الكامل ٤٥٦/٧ ، تهذيب الكمال ٢١٢/٢٦ ، من تكلم فيه وهو موثق (ت٣٠٧) ، تهذيب التهذيب ٣٣٣/٩ ، التقريب (ت٦١٨٨).

(٢)الجرح والتعديل ٤٢/٨.

سليمان التيمي ، والأعمش ، وهشيم ، وشعبة ، والثوري ، وزائدة ، خالد الواسطي ، وسلمان العبدي ، وعباد بن العوام ، وشعيب بن ميمون[1].

أما الوجه الثالث: أبو سلمة عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ .

فرواه عنه :

محمد بن عمرو بن علقمة ، وقد تقدم بيان حاله ، والكلام على روايته هذه وأنها مرجوحة.

وعليه فهو وجه غير محفوظ عن أبي سلمة .

الخلاصة:

يتضح مما تقدم عدم رجحان الوجه الثالث لكونه رواية غير محفوظة عن محمد بن عمرو بن علقمة.

يبقى بعد ذلك الوجهان:

الأول: أبو سلمة، عن عائشة، عن النبيﷺ.

والثاني:أبو سلمة، عن أبي هريرة ، عن النبيﷺ.

وقد رجح أبو حاتم الوجه الأول ، لكن يظهر لي أن الوجه الثاني يمكن أن يكون محفوظا أيضا لكون الراوي له صدوقا ، إضافة إلى متابعة حصين السلمي وهو ثقة والإسناد إليه ثقات .

وعليه فيكون كلا الوجهين محفوظان عن أبي سلمة .

وقد ذهب إلى الجمع بين الروايتين وأنهما محفوظتان، عن أبي هريرة، وعائشة ، محمد بن يحيى الذهلي، كما إن البيهقي جعل الأصل حديث أبي هريرة، وقوى رواية عائشة بحديث أبي قلابة عنها[2] .

وإذا تبين هذا فان ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيح الوجه الأول وطرح الثاني فيه نظر ، ولعله ذهب إلى ذلك، على القول أن رواية ابن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة

---

(١) ينظر في: التاريخ الكبير ٧/٣ ، الجرح والتعديل ١٩٣/٣، تهذيب الكمال ٥١٩/٦ ، المختلطين (ت١١) ، تهذيب التهذيب ٣٢٨/٢ ، التقريب (ت١٣٦٩) ، هدي الساري ص٤١٧.

(٢)شعب الإيمان ٣٥٥/١٠.

على الجادة لأن هذه النسخة محفوظة مشهورة، ورواية الحارث عن أبي سلمة عن عائشة أشبه برواية الناس له عن عائشة.

الحكم عليه:

الحديث من وجهه الراجح الأول ضعيف من أجل محمد بن إسحاق بن يسار فهو صدوق مدلس وقد عده الحافظ في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين(١) ، ولم ينفرد محمد بن عمرو به بل تابعه حُصين بن عبد الرحمن السلمي عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

أما من وجهه الثاني فإسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن عمرو وهو صدوق.

والحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده.

المطلب العاشر
حديث تحريم الظلم

قال ابن أبي حاتم(٢)وسألت أبي عن حديث رواه عطاء بن السائب، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: إياكم والظلم؛ فإنها ظلمات يوم القيامة؟ قال أبي: رواه جرير ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن محارب، عن أبي الصديق الناجي ؛ قال: قال رسول الله ﷺ... مرسل. قال أبي: هذا بين عوار حديث عطاء، وهذا أشبه؛ لو كان عن ابن عمر، كان أسهل عليه حفظاً من أبي الصديق، وكان عطاء ابن السائب ساء حفظه.

تخريجه:

الحديث مداره على محارب ، واختلف عليه في إسناده من وجهين:

١) فمرة يروى عنه ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ.

٢) ومرة يروى عنه ، عن أبي الصديق الناجي ، عن النبي ﷺ.

أما الوجه الأول: محارب ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ.

---

(١) التقريب (ت٥٧٢٥) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ت١٢٥).

(٢) علل الحديث ٣/ ٣٧٣ (٩٤٥) . .

فأخرجه أبو حنيفة في مسنده (٢٠) ، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٧/ ١٩٢ (٣٥٢٤٤) ، وأحمد في المسند ٩/ ٤٧٤ (٥٦٦٢) ، وعبد بن حميد – المنتخب من مسند– ص: ٢٥٨ (٨١٤) ثلاثتهم حدثنا حسين بن علي الْجُعْفِيُّ ، وأخرجه أحمد في المسند١٠/ ٣٤٠ (٦٢٠٦) حدثنا معاوية بن عمرو ، والطبراني في المعجم الكبير ١٣/١٣٠ (١٣٧٩٩) من طريق معاوية بن عمرو، والبيهقي في شعب الإيمان ٩/ ٥٢٩ (٧٠٥٦) من طريق عمر بن مرزوق.

ثلاثتهم (حسين ، ومعاوية ، وعمر) عَنْ زَائِدَةَ.

وأخرجه أحمد في المسند ١٠/ ٨٩ (٥٨٣٢) حدثنا علي بن عاصم، وأبو علي بن شاذان في الأول من حديثه ص٨٣ (٨٢) من طريق علي بن عاصم ، والبيهقي في شعب الإيمان ٩/ ٥٢٩ (٧٠٥٦) من طريق علي بن عاصم.

وأخرجه السراج في حديثه ٣/ ١٧٩ (٢٣٧٩) ثنا قتيبة بن سعيد، ثنا خالد بن عبد الله ، والآبنوسي في مشيخته ٢/ ٧ (١٢٣) أخبرنا إبراهيم قال حدثنا محمد بن سفيان الصفار حدثنا محمد بن قدامة حدثنا جرير.

خمستهم (أبو حنيفة، وزائدة، وعلي بن عاصم ، وخالد ، وجرير) عن عطاء بن السائب عن مُحَارِبِ بن دِثَارٍ عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ" يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِيَّاكُمْ وَالظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " .

أما الوجه الثاني: محارب ، عن أبي الصديق الناجي ، عن النبي ﷺ.

فذكر ابن أبي حاتم أن جريراً رواه عن أبي إسحاق الشيباني عن محارب هكذا ولم أقف على من أخرجها فيما بين يدي من مصادر.

النظر في الاختلاف:

يتضح مما تقدم أنه اختلف على محارب من ثلاثة أوجه:

أما الوجه الأول: محارب ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ.

فرواه عنه: عطاء بن السائب الثقفي، أبو السائب الكوفي.

قال أبو حاتم:"كان محله الصدق قديما قبل ان يختلط صالح مستقيم الحديث ثم بأخرة تغير حفظه في حديثه تخاليط كثيرة "، قال أحمد: " ثقة ثقة رجل صالح"، وقال يعقوب

بن سفيان: " عطاء بن السائب ثقة، حديثه حجة" ، وقال البزار: " ولا نعلم أحداً ترك حديث عطاء بن السائب، لأن عطاء ثقة كوفي مشهور "[1].

وهو مع هذا التوثيق إلا أنه طعن فيه بالاختلاط قال ابن سعد:" ثقة تغير حفظه بآخره واختلط"[2] فمن سمع منه قبل اختلاطه فحديثه صحيح ومن سمع منه بعد اختلاطه فحديثه ضعيف.

والرواة عنه هنا:

١- أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ، إمام فقيه مشهور ،إلا أنه تكلم في ضبطه للحديث،قال يحي القطان:" لم يكن بصاحب حديث" ، وقال النسائي:" ليس بالقوي في الحديث وهو كثير الغلط والخطأ على قلة روايته" ، وقال ابن عدي:" عامة ما يرويه غلط وتصحيف وزيادات وله أحاديث صالحة وليس من أهل الحديث"[3].

٢- زائدة بن قُدامة الثقفي ، سمع من عطاء قبل اختلاطه ، قال الطبراني-أثناء كلامه عن ابن السائب-: "ثقة اختلط في آخر عمره، فما رواه عنه المتقدمون فهو صحيح، مثل: سفيان، وشعبة، وزهير، وزائدة "[4].

وقال أحمد:" المتثبتون في الحديث أربعة سفيان وشعبة وزهير وزائدة" وقال أيضا:" إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالي إن لا تسمعه عن غيرهما إلا حديث أبي إسحاق"[5] .

٣- علي بن عاصم الواسطي ، كان ورعاً تقياً لكنه كثير الخطأ ، قال البخاري:" ليس بالقوى عندهم يتكلمون فيه" ، وقال يعقوب بن شيبة:" سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط ومنهم من أنكر عليه

---

(١) ينظر في: التاريخ الكبير ٤٦٥/٦ ، الجرح والتعديل ٣٣٤/٦ ، تهذيب الكمال ٨٦/٢٠ ، الاغتباط (ت٧١) ، تهذيب التهذيب ٢٠٣/٧ ، التقريب (ت ٤٥٩٢) ، الكواكب النيرات (ت٣٩) .

(٢)الطبقات الكبرى ٣٢٨/٦ .

(٣) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد ص ١٢٣ ، الكامل ٢٤٦/٨ ، تاريخ بغداد ٤١٨/١٣ .

(٤) تهذيب التهذيب ٢٠٧/٧ .

(٥) تهذيب الكمال ٢٧٦/٩ بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (ت٣٠٨).

تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه فيه الناس ولحاجته فيه وثباته على الخطأ ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتبه" ، وقال ابن عدي:" سائر أحاديثه يشبه بعضها بعضا والضعف بين على حديثه " وقال ابن حجر:"صدوق يخطئ ويُصر"(١).

٤- خالد بن عبد الله الطحان ، ثقة ثبت ، إلا أن سماعه من عطاء بعد اختلاطه كما نص على ذلك أحمد والعقيلي(٢).

٥- جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضبي، ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه، سمع من عطاء بعد اختلاطه كما نص على ذلك ابن معين(٣).

وقد اختلف عليه في هذا الحديث :

أ- فمرة يروى عنه ، عن عطاء ، عن محارب ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ.

ب- ومرة يروى عنه،عن أبي إسحاق الشيباني ، عن محارب ، عن أبي الصديق الناجي ، عن النبي ﷺ.

ولم أستطع دراسة هذا الاختلاف لأن روايته الثانية لم أقف على من أخرجها ولم أقف على من رواها عنه في حين أن روايته الأولى رواها عنه محمد بن قدامة بن أعين المصيصي، ثقة(٤).

والذي يظهر أن رواية جرير لهذا الوجه الذي معنا هي الراجحة حيث توبع عليها من عدد من الرواة وفيهم من سمع من عطاء قبل اختلاطه، في حين أني لم أجد من تابعه على روايته الثانية ولعل الحمل فيه على جرير نفسه حيث كان في آخر عمره يحدث من حفظه فيهم.

أما الوجه الثاني: محارب ، عن أبي الصديق الناجي ، عن النبي ﷺ.

فرواه عنه: سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الشيباني الكوفي، ثقة(٥).

وقد تقدم الكلام على روايته هذه وأنها ضعيفة من جهة الراوي عنه جرير.

---

(١) ينظر في:الكامل ٦/ ٣٣١ ، ميزان الاعتدال ١٣٦/٣ ، تقريب التهذيب (ت٤٧٥٨).

(٢) التقريب (ت١٦٤٧) ، الكواكب النيرات ٦١/١.

(٣) التقريب (ت٩١٦) ، الكواكب النيرات ٦١/١.

(٤) التقريب (ت٦٢٣٣).

(٥) التقريب (ت ٢٥٦٨).

الخلاصة:

يتضح مما تقدم في الاختلاف على محارب ومن دونه رجحان الوجه الأول الذي رواه عطاء بن السائب ، عن محارب ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، لما يلي:

١ – أن عطاء رواه عنه جمع من أصحابه وفيهم زائدة بن قدامة وهو ممن سمع منه قبل اختلاطه.

٢ – أنها الرواية الراجحة عن جرير كما تقدم بيانه.

٣ – متابعة عبد الله بن دينار ، لـ محارب بن دثار في رواية هذا الوجه، أخرجها البخاري كتاب المظالم باب الظلم ظلمات يوم القيامة ١٢٩/٣ (٢٤٤٧) ، ومسلم في صحيحه كتاب البر والصلة باب تحريم الظلم ١٩٩٦/٤ (٢٥٧٩).

وإذا تبين هذا فان ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيح المرسل فيه نظر ، ولعله ذهب إلى ذلك، على القول أن أبا إسحاق ضبط الحديث لما رواه على غير الجادة.

الحكم عليه:

الحديث من وجهه الراجح صحيح رجاله ثقات وعطاء وان اختلط إلا أن الراوي عنه زائدة وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط.

المطلب الحادي عشر

حديث فضل أهل الأنصار وأنهم أهل كرم وعفة وتقوى

قال ابن أبي حاتم[١] :وسألت أبي عن حديث رواه روح بن عبادة ، عن هشام بن حسان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ:" ما ضر امرأة نزلت بين بيتين من الأنصار ألا تكون قد نزلت بين أبويها".

ورواه يحيى بن معين، عن السكن بن إسماعيل الأصم، عن هشام بن حسان، عن هشام بن عروة، عن يحيى بن سعيد ، عن عائشة؛ قالت: ما ضر امرأة كانت بين حيين من الأنصار ألا تكون بين أبويها؟ قال أبي: هذا الحديث أفسد حديث روح ابن عبادة، وبين علته، وهذا الصحيح، ولا يحتمل أن يكون: عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ ؛ فيروي عن

(١) علل الحديث ٦/ ٣٤٩ (٢٥٨٠) .

يحيى بن سعيد، عن عائشة، أشبه. ولو كان عن أبيه، كان أسهل عليه حفظا.

تخريجه:

الحديث يرويه هشام بن عروة ، واختلف عليه في إسناده من ثلاثة أوجه:

١- فمرة يروى عنه ، عن أبيه ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ .

٢- ومرة يروى عنه ، عن أبيه ، عن عائشة ، موقوفاً.

٣- ومرة يروى عنه ، عن يحيى بن سعيد ، عن عائشة ، موقوفاً.

أما الوجه الأول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

فأخرجه أحمد في المسند ٤٣/ ٢٧٣ (٢٦٢٠٧) وفي فضائل الصحابة ٢/ ٨٠٤ (١٤٤٨) ورواه من طريق أحمد الدارقطني في العلل ١٥/ ٥٨ ، وأبو طاهر المخلص في المخلصيات ٣/ ١٨ (١٩٠٦) و ٤/ ١٦٣ (٣١٦٦) ، وأبو نعيم في الحلية ٩/ ٢٢٤.

ورواه يعقوب بن سفيان في مشيخته ص ٨٦ (٩٤) ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣/ ٣٩٣ (١٨١٧) ، والبزار في المسند – كشف الأستار- ٣/ ٣٠٤ (٢٨٠٦) ، وابن حبان في صحيحه - الإحسان- ١٦/ ٢٥٧ (٧٢٦٧) أخبرنا عبد الله بن قحطبة وعدة **جميعهم** حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي.

ورواه الحاكم في المستدرك ٤/ ٩٣ (٦٩٨٥) من طريق أحمد بن مِهْرَان.

ثلاثتهم (أحمد بن حنبل ، ويحيى بن حبيب ، وأحمد بن مهران) حدثنا رَوْح ثنا هشام بن حسان، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا يَضُرُّ امْرَأَةٌ نَزَلَتْ بَيْنَ بَيْتَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْ نَزَلَتْ بَيْنَ أَبَوَيْهَا".

قال البزار:"وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام بن عروة إلا هشام بن حسان ولا عن هشام بن حسان إلا روح بن عبادة ولا نعلم أحدا حدث به ممن لا يرد عليه هذا الحديث إلا أحمد ويحيى بن حبيب، ورواه جماعة غيرهما فكذبوا فيه".

وقال الحاكم:" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه "

أما الوجه الثاني: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، موقوفاً.

فأخرجه الدارقطني في العلل ٥٨/١٥ حدثنا محمد بن هارون، أبو حامد الحضرمي، قال: حدثنا سليمان بن عمر الرقي، قال: حدثنا أبي، عن الخليل بن مرة، عن هشام،

عن أبيه، عن عائشة أنها قالت: ما يضر امرأة مسلمة نزلت بين بيتين من الأنصار ألا تكون نزلت بين أبويها.

أما الوجه الثالث: هشام بن عروة، عن يحيى بن سعيد، عن عائشة، موقوفاً.

فذكر ابن أبي حاتم ٦/ ٣٤٩ أن السكن بن إسماعيل الأصم رواه عن هشام بن حسان، عن هشام بن عروة هكذا ، ولم أقف على من أخرجه فيما بين يدي من مصادر.

النظر في الاختلاف:

يتضح مما تقدم أنه اختلف على هشام بن عروة من ثلاثة أوجه:

أما الوجه الأول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

فرواه عنه:

هشام بن حسان الْقُرْدُوسِيُّ.

قال الذهبي: "هشام قد قفز القنطرة واستقر توثيقه، واحتج به أصحاب الصحاح، وله أوهام مغمورة في بحر ما روي"(١) ، وقال أيضا:": "ثقة إمام كبير الشأن"(٢) ، وقال ابن حجر:" ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما"(٣) ، ومع هذا التوثيق فقد طُعن فيه بالتدليس وصفه بذلك علي بن المديني ، وأبو حاتم ، لذا جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين(٤) ، وهم الذين لا يقبل من حديثهم إلا إذا صرحوا بالتحديث.

وقد اختلف عليه في هذا الحديث:

أ- فمرة يروى عنه، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ .

ب- ومرة يروى عنه ، هشام بن عروة، عن يحيى بن سعيد، عن عائشة، موقوفاً.

أما روايته الأولى فرواها عنه: روح بن عبادة القيسي، ثقة فاضل(٥) .

---

(١) السير ٦/٣٦٢.

(٢) ميزان الاعتدال ٤/٢٩٥ .

(٣) التقريب (ت ٧٢٨٩) .

(٤) تعريف أهل التقديس (ت١١٠).

(٥) تهذيب الكمال٩/٢٣٨،تهذيب التهذيب٣/٢٥٣،التقريب(ت١٩٦٢).

أما روايته الثانية،فرواها عنه: السكن بن إسماعيل الأصم، قال ابن حجر:"صدوق" قلت:الناظر في ترجمته يرى أنه لا ينزل عن درجة الثقة فقد وثقه ابن معين وابن المديني والقواريري والعجلي وأبو داود وابن حبان ، وقال فيه أبو حاتم: "صدوق"، وقول أبي حاتم صدوق لا ينزله إلى مرتبة صدوق لما علم من تشدده في التوثيق(١).

وكما ترى فان كلا الروايتين متعادلتان من حيث إنه لم يرو كل منهما إلا راو واحد وكل منهما ثقة ، والصناعة الحديثية تقتضي ترجيح الرواية الأولى وذلك لكون راويها وهو روح أوثق من راوي الرواية الثانية وهو السكن، فقد احتج به الأئمة وأخرجا له الشيخان في صحيحيهما ، بخلاف السكن ، لكن أبو حاتم رجح رواية السكن لكونه ضبط الحديث على غير الجادة حيث رواه عن هشام بن حسان ، عن هشام بن عروة، عن يحي بن سعيد، عن عائشة، لذلك صوب روايته وأنه لو كان على الجادة أي عن هشام بن عروة عن أبيه لكان أسهل عليه.

والذي يظهر لي أن الجمع أولى من الترجيح وأن هشام بن حسان له فيه إسنادان:

١) عن هشام بن عروة ، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً.

٢) عن هشام بن عروة ، عن يحي بن سعيد، عن عائشة موقوفاً.

وعليه فالذي يظهر أن الصواب – والله أعلم – الجمع بينهما، وأن هشام بن عروة كان يحدث به على الوجهين خاصة وأنه كان واسع الرواية.

أما الوجه الثاني: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، موقوفاً.

فرواه عنه:

الخليل بن مرة الضُبَعي البصري.

قال أبو حاتم:" ليس بقوي في الحديث، هو شيخ صالح " وقال البخاري:"فيه نظر"، وقال أبو زرعة:"شيخ صالح"، وقال ابن عدي:" وقال ابن عدي لم أر في حديثه حديثا منكرا قد جاوز الحد وهو في جملة من يكتب حديثه وليس هو متروك الحديث "(٢) وعليه فهو ضعيف.

---

(١) تاريخ أسماء الثقات (ت٥٠٢) ، تهذيب الكمال ١١/ ٢٠٧ ، تهذيب التهذيب ٤/ ١٢٥ ، التقريب (ت ٢٤٥٩).

(٢) التاريخ الكبير٣/١٩٩، الجرح والتعديل ٣/٣٧٩ ، تهذيب الكمال ٨/٣٤٢ ، تهذيب التهذيب ٣/١٦٩ ، التقريب (ت١٧٥٧) .

أما الوجه الثالث: هشام بن عروة، عن يحيى بن سعيد، عن عائشة، موقوفاً.
فرواه عنه:هشام بن حسان، وقد تقدم بيان حاله والكلام على روايته هذه.

الخلاصة:
يتضح مما تقدم في تخريج الحديث وفي النظر في الاختلاف وأحوال الرواة عدم رجحان الوجه الثاني لضعف الراوي له.

يبقى بعد ذلك الوجهان:
الأول: هشام بن عروة ، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً.
الثالث: هشام بن عروة ، عن يحيى بن سعيد، عن عائشة موقوفاً.
والذي يظهر أن كلا الوجهان محفوظان عن هشام كما تقدم بيانه.

الحكم عليه:
الحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح، رجال أحمد ثقات رجال الشيخين.

الخاتمة

بعد هذا التطواف في جنبات هذا البحث، أحمد الله تعالى أن منَّ على بإتمامه، فهو واسع الفضل والرحمة، وهو على كل شيء قدير، ولقد توصلت من خلاله إلى عدة نتائج أهمها:

١ـ تمكن الحافظ أبي حاتم في الجرح والتعديل، وعلل الحديث، مما جعل العلماء يذعنون بإمامته في هذا العلم.

٢- أن ظاهر عبارة "لزم الطريق" ينبئ بأن من أطلقها يقضي بالصحة والترجيح لمن لزم الطريق، بأنه جوّد إسناد الحديث وأتى به على وجهه الصحيح.! والشأن خلاف ذلك.

٣- أن أبا حاتم قد أكثر من قوله: "لزم الطَّريق" وغيره من الأئمة استخدم عبارات أخرى مثل:"سلك الجادة" و "أخذ طريق المجرة" وغير ذلك ، والمعنى المشترك بين هذه العبارات واحد، وهو ما بينه ابن رجب بقوله: "قول أبي حاتم: مبارك لزم الطَّريق، يعني به أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قلَّ حفظه، بخلاف ما قاله حمَّاد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب، فلا يحفظه إلا حافظ، وأبو حاتم كثيراً ما يعلِّل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمَّة".

٤- أن مما يستدل به على ضبط الرواة وحفظهم بأن من سلك الجادة فليس بذاك المتقن، ومن لم يسلكها أرفع منه في الحفظ والضبط، فتكون هذه العبارة وما شابهها من قرائن الحفظ والضبط والترجيح.

٥- أن من سلك الجادة لا يقتضي إعلال روايته مطلقا، فقد يكون لوجهه شواهد تقويه.

٦- أن الغالب هو إطلاق سلوك الجادة ونحوها من العبارات في الأسانيد، ويقع في المتون نادراً.

٧- أن سبعة من المواطن التي تمت دراستها كان الصواب فيها مع الإمام أبي حاتم.

ثبت المصادر والمراجع

١. **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**،لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ)تحقيق : مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر ، الناشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) – ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)ط: الأولى ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.

٢. **الآحاد والمثاني**،لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة،الناشر: دار الراية – الرياض،ط: الأولى، ١٤١١ هـ ١٩٩١م.

٣. **أحوال الرجال**،إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني (المتوفى: ٢٥٩هـ)تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي،دار النشر: حديث اكادمي – فيصل آباد، باكستان.

٤. **الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**، لضياء الدين المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ) ت: د. عبد الملك بن عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر، بيروت لبنان ط: ١٤٢٠هـ _ ٢٠٠٠م.

٥. **الإخوان**،لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)،تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،ط: الأولى، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨م.

٦. **الآداب** ،أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)،اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه،الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان،ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٧. **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، لأبي يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الخليلي القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)،تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض،ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨. **الاستذكار**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي(المتوفى: ٤٦٣هـ)،تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،ط: الأولى، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.

٩. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**،لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي،الناشر: دار الجيل، بيروت،ط: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

١٠. **أسد الغابة في معرفة الصحابة،** لابن الأثير علي بن أبي الكرم الجزري (المتوفى: **٦٣٠هـ)،تحقيق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود،الناشر: دار الكتب العلمية،ط: الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٤ م.**

١١. **الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،ط: الأولى – ١٤١٥ هـ.**

١٢. **أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود،الناشر: جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)ط: الأولى، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م.**

١٣. **ألفية السيوطي في علم الحديث،عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر،الناشر: المكتبة العلمية.**

١٤. **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للإمام مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجِري المصري الحنفي (المتوفى ٧٦٢هـ)، ت: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م.**

١٥. **أمالي ابن بشران،لأبي القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران البغدادي (المتوفى: ٤٣٠هـ)،ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي،الناشر: دار الوطن، الرياض،ط: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.**

١٦. **أمالي المحاملي، رواية ابن يحيى، لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي البغدادي (المتوفى: ٣٣٠هـ) ت:د. إبراهيم القيسي، الناشر: المكتبة الإسلامية، ط: الأولى ١٤١٢هـ.**

١٧. **الأهوال،لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)،تحقيق: مجدي فتحي السيد،دار النشر: مكتبة آل ياسر – مصر، ١٤١٣ هـ.**

١٨. **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)،تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف،الناشر: دار طيبة – الرياض – السعودية،ط: الأولى – ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.**

١٩. **الأول من حديث أبي علي بن شاذان، الحسن بن أحمد بن إبراهيم أبو علي البَزَّاز (المتوفى: ٤٢٥هـ)،الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.**

٢٠. الإيمان،لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)،تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني،الناشر: المكتب الإسلامي،ط: الثانية، ١٩٨٣م.
٢١. البداية والنهاية، لابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر لقرشي (المتوفى: ٧٧٤هـ)،تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي،الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،ط: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٢. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن الصالحي، ابن ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ)،تحقيق: الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م.
٢٣. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين عمر بن علي الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)ت: مصطفى أبو الغيط وآخرون،الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع _ الرياض،ط: الأولى ١٤٢٥هـ _ ٢٠٠٤م.
٢٤. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢هـ)،المنتقي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧ هـ) ،تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري،الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة،ط: الأولى، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م.
٢٥. تاج العروس من جواهر القاموس،محمد بن محمد الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)،تحقيق: مجموعة من المحققين.
٢٦. تاريخ ابن معين، برواية الدوري، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين (المتوفى: ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٣٩٩هـ.
٢٧. تاريخ ابن معين، برواية عثمان الدارمي، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين (المتوفى: ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، ١٤٠٠هـ.
٢٨. تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين (المتوفى: ٢٣٣هـ)، تحقيق: محمد كامل القصار،الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق،ط: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٩. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ، ت الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ٢٠٠٣ م.
٣٠. تاريخ أسماء الثقات، لأبي جعفر عمر بن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.
٣١. التاريخ الأوسط،محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ)تحقيق: محمود إبراهيم زايد،الناشر: دار الوعي ، مكتبة دار التراث – حلب ، القاهرة،ط: الأولى، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
٣٢. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، (المتوفى: ٤٦٩هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٣٣. تاريخ دمشق،لابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله (المتوفى: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي،الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.
٣٤. التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – الدكن، تحت مراقبة: محمد بن عبد المعين خان.
٣٥. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع،الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان،ط الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
٣٦. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)،تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة،ط: الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٣٧. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة،شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)،الناشر: الكتب العلميه، بيروت – لبنان،ط: الأولى١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٣٨. تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.
٣٩. ترتيب المدارك وتقريب المسالك،للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ)، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، الناشر: مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب، ١٩٦٥ م.

٤٠. الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك،عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)،تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤م.
٤١. الترغيب والترهيب،إسماعيل بن محمد بن الفضل الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)،تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان،الناشر: دار الحديث – القاهرة،ط: الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
٤٢. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف،عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، زكي الدين المنذري (المتوفى: ٦٥٦هـ)،تحقيق: إبراهيم شمس الدين،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،ط: الأولى، ١٤١٧هـ.
٤٣. تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد،الناشر: دار الوعي – حلب،ط: الأولى، ١٣٦٩ هـ.
٤٤. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق،الناشر: دار البشائر . بيروت،ط: الأولى ١٩٩٦م.
٤٥. تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس،أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي،الناشر: مكتبة المنار – عمان،ط: الأولى، هـ – ١٩٨٣م.
٤٦. تعظيم قدر الصلاة،محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)،تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي،الناشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.
٤٧. تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، بعناية: عادل مرشد، دار: الرسالة العالمية، ط: الثانية، ١٤٣٥هـ –٢٠١٤م.
٤٨. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٩هـ ١٩٨٩م.
٤٩. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)،تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد

عبد الكبير البكري،الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ١٣٨٧هـ.

٥٠. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار،محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)،تحقيق:محمود محمد شاكر،الناشر: مطبعة المدني – القاهرة.

٥١. تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الدين النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية _ بدون تاريخ.

٥٢. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: الأولى ١٣٢٦هـ.

٥٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، ط: الأولى، ج٣٥، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.

٥٤. توجيه النظر إلى أصول الأثر،طاهر بن صالح ابن أحمد بن موهب السمعوني الجزائري (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة،الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ط: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٥٥. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)،تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت،ط: الأولى، ١٩٩٣م.

٥٦. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية،ط الأولى، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد – الدكن – الهند، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣م.

٥٧. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي (المتوفى: ٨٧٩هـ)تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان،الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن،ط الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.

٥٨. الجامع،عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)،تحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب – الدكتور علي عبد الباسط مزيد،الناشر: دار الوفاء،ط الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.
٥٩. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، ط الأولى، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ١٤٢٢هـ.
٦٠. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية –بحيدر آباد الدكن – الهند، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت ١٢٧١هـ ١٩٥٢ م.
٦١. جزء حديث هشام بن عمار،هشام بن عمار بن نصير السُّلمي (المتوفى: ٢٤٥هـ)،تحقيق: د. عبد الله بن وكيل الشيخ،الناشر: دار إشبيليا – السعودية،ط الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
٦٢. حديث السراج،محمد بن إسحاق بن إبراهيم الخراساني المعروف بالسَّرَّاج (المتوفى: ٣١٣هـ)،تخريج: زاهر بن طاهر الشحامي ٥٣٣ هـ،تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان،الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر،ط الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
٦٣. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)،الناشر: السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
٦٤. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ)،تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني،الناشر : دار المعرفة – بيروت.
٦٥. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)،تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادیني،الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء،ط الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٦٦. ذم الدنيا،أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)،تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا،الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية،ط الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٦٧. سؤالات أبي عبيد الآجري، أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل،لأبي داود السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) ت: محمد علي قاسم العمري،الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،ط: ١٤٠٣هـ _ ١٩٨٣م.
٦٨. سؤالات البرقاني للدارقطني، رواية الكرجي عنه، للحافظ أحمد بن محمد أبي بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، الناشر: كتب خانه جميلي لاهور – باكستان، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.
٦٩. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
٧٠. السنة،أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخَلَّال البغدادي (المتوفى: ٣١١هـ)،نحقيق: د. عطية الزهراني،الناشر: دار الراية – الرياض،ط الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.
٧١. سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المعروف بابن ماجة (المتوفى: ٢٧٣هـ) ت: محمد فؤاد عبد الباقي،الناشر: دار إحياء الكتب العربية _ فيصل الحلبي، بدون تاريخ.
٧٢. سنن أبي داود،أبو داود سليمان بن الأشعث السجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
٧٣. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (المتوفى: ٢٧٩هـ)،ت:د. بشار عواد معروف،الناشر: دار الغرب الإسلامي _ بيروت، ط: ١٩٩٨م.
٧٤. سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)،تحقيق: حسين سليم أسد الداراني،الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،ط الأولى، ١٤١٢ هـ – ٢٠٠٠ م.
٧٥. السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)،ت: محمد عبد القادر عطا،الناشر: دار الكتب العلمية،بيروت،ط:الثالثة: ١٤٢٤هـ _ ٢٠٠٣م.
٧٦. السنن الكبرى،لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)،حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت،ط الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
٧٧. سنن النسائي=المجتبى.

٧٨. سير أعلام النبلاء،لشمس الدين أبو عبد الله محمد بم أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)،ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٧٩. شرح السنة،الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (المتوفى: ٥١٦هـ)،تحقيق: شعيب الأرنؤوط–محمد زهير الشاويش،الناشر: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت،ط الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٨٠. شرح علل الترمذي،لابن رجب زين الدين عبد الرحمن بن أحمد السَلامي (المتوفى: ٧٩٥هـ)،تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد،الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن،ط الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
٨١. شرح مشكل الآثار،أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الحجري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) ،تحقيق: شعيب الأرنؤوط،الناشر: مؤسسة الرسالة،ط الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.
٨٢. شرح معاني الآثار،أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الحجري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار و محمد سيد جاد الحق ،الناشر: عالم الكتب،ط: الأولى – ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
٨٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العَكري (المتوفى: ١٠٨٩هـ)،تحقيق: محمود الأرناؤوط،الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت،ط الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
٨٤. شعب الإيمان،أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)،تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد،الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند،ط الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.
٨٥. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان،محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)،تحقيق: شعيب الأرنؤوط،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت،ط الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣.
٨٦. صحيح ابن خزيمة،أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)،تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي،الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.
٨٧. صحيح البخاري=الجامع الصحيح.
٨٨. صحيح مسلم=المسند الصحيح المختصر.

٨٩. الضعفاء،محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ)،تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين،الناشر: مكتبة ابن عباس،ط الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٩٠. الضعفاء الكبير،أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (المتوفى: ٣٢٢هـ)،تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي،الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت،ط الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٩١. الضعفاء والمتروكين،لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخرساني النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) ت: محمود إبراهيم زايد،الناشر: دار الوعي – حلب، ط الأولى ١٣٩٦هـ.
٩٢. الضعفاء والمتروكين،لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ت:عبد اللهالقاضي،الناشر: دار الكتب العلمية _ بيرت، ط: الأولى ١٤٠٦هـ.
٩٣. طبقات الصوفية،محمد بن الحسين أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)،تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
٩٤. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)،تحقيق: عبد الغفور عبدالحق حسين البلوشي،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت،ط: الثانية، ١٤١٢ هـ– ١٩٩٢م.
٩٥. العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (المتوفى: ٣٢٧هـ) ،تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي،الناشر: مطابع الحميضي، ط الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
٩٦. علل الترمذي الصغير، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (المتوفى: ٢٧٩هـ)،ت: أحمد محمد شاكر،وآخرون،الناشر: دار إحياء التراث العربي –بيروت،ط: الأولى ١٤٠٩هـ.
٩٧. العلل الواردة في الأحاديث النبوية،لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)،تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي،الناشر: دار طيبة – الرياض،ط الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

٩٨. العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخافي، الرياض، ط: الثانية، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
٩٩. عمل اليوم والليلة ،أحمد بن محمد بن إسحاق الدِّيْنَوَريُّ، المعروف بـ «ابن السُّنِّي» (المتوفى: ٣٦٤هـ)،تحقيق: كوثر البرني،الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن – جدة .
١٠٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي،(المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار المعرفة–بيروت، ١٣٧٩.
١٠١. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، للإمام شمس الدين السخاوي (المتوفى: ٩٠٢)، ت على حصين الناشر: مكتبة السنة –مصر، ١٤٢٤هـ_ ٢٠٢م.
١٠٢. فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)،تحقيق: د. وصي الله محمد عباس،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت،ط الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
١٠٣. قواعد العلل وقرائن الترجيح،عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي،الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع،ط الأولى، ١٤٢٥ هـ.
١٠٤. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢م.
١٠٥. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، (المتوفى: ٣٦٥هـ)،ت: عادل عبد الموجود وغيره،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،ط: الأولى :١٤١٨هـ _١٩٩٧م.
١٠٦. كشف الأستار عن زوائد البزار،نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)،تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي،الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت،ط الأولى، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.
١٠٧. الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث،برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)،تحقيق: صبحي السامرائي،الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت،ط الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٠٨. الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، ابن الكيال (المتوفى: ٩٢٩هـ)،تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي،الناشر: دار المأمون . بيروت،ط الأولى . ١٩٨١م.
١٠٩. لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دائرة البشائر الإسلامية، ط: الأولى، ٢٠٠٢م.
١١٠. المتفق والمفترق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)،تحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي،الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،ط الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
١١١. المجتبى من السنن ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)،تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة،الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب،ط الثانية، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م.
١١٢. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي،الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
١١٣. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان البستي،(المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود زايد، الناشر: دار الوعي – حلب ط: الأولى ١٣٩٦هـ.
١١٤. مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم ، أبو العباس الأصم محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري (٣٤٦ هـ)، تحقيق:المحقق: نبيل سعد الدين جرار،الناشر: دار البشائر الإسلامية، ط الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
١١٥. المحكم والمحيط الأعظم،علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)تحقيق: عبد الحميد هنداوي،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت،ط الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١١٦. المختلطين،صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)،تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد،الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة،ط الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١١٧. المخلصيات ، لأبي طاهر المخلص محمد بن عبد الرحمن بن العباس المخَلِّص (المتوفى: ٣٩٣هـ)،تحقيق: نبيل سعد الدين جرار،الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١١٨. المستدرك على الصحيحين،لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد اللهالنيسابوري، (المتوفى: ٤٠٥هـ)،تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١١٩. مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)،تحقيق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي،الناشر: دار الوطن – الرياض،ط الأولى ١٩٩٧م.

١٢٠. مسند ابن الجعد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى: ٢٣٠هـ)،تحقيق: عامر أحمد حيدر،الناشر: مؤسسة نادر – بيروت،ط الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١٢١. مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، (المتوفى: ٣٠٧هـ)،تحقيق: حسين سليم أسد، ط: الأولى ١٤٠٤_١٩٨٤م.

١٢٢. مسند أحمد بن حنبل،أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)،تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون،الناشر: مؤسسة الرسالة،ط الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

١٢٣. مسند إسحاق بن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (المتوفى: ٢٣٨هـ)،تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي،الناشر: مكتبة الإيمان – المدينة المنورة،ط الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

١٢٤. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)،تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد ،وصبري عبد الخالق الشافعي ،الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة،ط الأولى ١٩٨٨م.

١٢٥. مسند الروياني،أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: ٣٠٧هـ)،تحقيق: أيمن علي أبو يماني،الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة،ط الأولى، ١٤١٦هـ.

١٢٦. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٢٧. المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)،تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت،ط الأولى، ١٣٩٧هـ.

١٢٨. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار،محمد بن حبان بن أحمد التميمي، أبو حاتم البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)،حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم،الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة،ط الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م.

١٢٩. مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي، يعقوب بن سفيان الفسوي (المتوفى: ٢٧٧هـ)،تحقيق: محمد بن عبد الله السريع،الناشر: دار العاصمة – الرياض،ط: الأولى، ١٤٣١ هـ.

١٣٠. المشيخة، أبو الحسين محمد بن أحمد الصيرفي، ابْنُ الآبَنُوْسِيِّ (المتوفى: ٤٥٧هـ)،تحقيق: د/ خليل حسن حمادة،الناشر: جامعة الملك سعود – كلية التربية – قسم الدراسات الإسلامية،ط الأولى ١٤٢١هـ.

١٣١. المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)،تحقيق: كمال يوسف الحوت،الناشر: مكتبة الرشد – الرياض،ط الأولى ١٤٠٩هـ،

١٣٢. المعجم الأوسط،سليمان بن أحمد بن أيوب ، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني،الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

١٣٣. المعجم الصغير،سليمان بن أحمد بن أيوب ، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)،تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير،الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار – بيروت ، عمان،ط الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٣٤. المعجم الكبير للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، (المتوفى: ٣٦٠هـ)، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي،الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

١٣٥. معجم الشيوخ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)،تحقيق: الدكتورة وفاء تقي الدين،الناشر: دار البشائر – دمشق،ط الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

١٣٦. معجم الصحابة، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ)تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي،الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة،ط الأولى، ١٤١٨هـ.

١٣٧. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (المتوفى: ٣٩٥هـ)،تحقيق: عبد السلام محمد هارون،الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٣٨. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن صالح العجلي (المتوفى ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٣٩. معرفة السنن والآثار،أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)،تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي،الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي – باكستان) ،ط الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

١٤٠. معرفة الصحابة،أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)،تحقيق: عادل بن يوسف العزازي،الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض،ط الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

١٤١. معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، (المتوفى: ٤٠٥هـ)،ت: السيد معظم حسين، الناشر دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الثانية ١٣٩٧هـ–١٩٧٧م.

١٤٢. المغني في الضعفاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، ط: إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.

١٤٣. مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي (المتوفى: ٣٢٧هـ)،تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري،الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة،ط الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

١٤٤. المنتخب من مسند عبد بن حميد،عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي (المتوفى: ٢٤٩هـ)،تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي،الناشر: دار بلنسية للنشر والتوزيع،ط الثانية ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

١٤٥. المؤتلف والمختلف،أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)،تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر،الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت،ط الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٤٦. موطأ عبد الله بن وهب، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: ١٩٧هـ)،تحقيق: هشام إسماعيل الصيني،الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام،ط الثانية، جمادى الثانية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

١٤٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، ج٤، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٣٨٢هـ –١٩٦٣ م.

١٤٨. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي،الناشر: دار ابن كثير.

١٤٩. نزهة الألباب في الألقاب،أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري،الناشر: مكتبة الرشد – الرياض،ط الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٥٠. نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين،أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،تحقيق: طارق محمد العمودي،الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض – السعودية،ط الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

١٥١. النفقة على العيال، أبو بكر عبد الله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ)،تحقيق: د نجم عبد الرحمن خلف،الناشر: دار ابن القيم – السعودية – الدمام،ط الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١٥٢. النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي،الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،ط الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٥٣. النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي(المتوفى:٨٨٥ هـ)،تحقيق: ماهر ياسين الفحل،الناشر: مكتبة الرشد ناشرون،ط الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.